اختلاف أبنية الفعل في ضوء القراءات القرآنية

دراسة صرفية في سورة البقرة

د. سلطانة بنت محمد الشهراني

ورد البحث في ١٠/ ٩/ ١٤٣٦هـ وقُبل للنشر في ٧/ ٢/ ١٤٣٧هـ

اختلاف أبنية الفعل في ضوء القراءات القرآنية

دراسة صرفية في سورة البقرة

د. سلطانة بنت محمد الشهراني

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً على المبعوث رحمةً للعالمين، وبعد..

أحسب أني قد وفقتُ إلى اختيار موضوعٍ جديرٍ بالدراسة، وعنوانه: **(اختلاف أبنية الفعل في ضوء القراءات القرآنية؛ دراسة صرفية في سورة البقرة)**، ذلك أن البحث في علوم القرآن الكريم من أشرف العلوم وأجلّها، ولا خلاف في أن الاختلاف في المستوى الصرفي واحدٌ من الأوجه المعتبرة في اختلاف القراءات القرآنية.

وحدوده: الأبنية الصرفية في الأفعال التي تعددت في ضوء القراءات القرآنية السبع التي جمعها ابن مجاهد؛ أحمد بن موسى بن العباس (ت٣٢٤هـ) في كتابه (السبعة).

والمقصود بتعدد أبنية الفعل في هذا البحث هو: تعاقب أكثر من صيغة صرفية على الفعل الواحد في ضوء القراءات القرآنية السبع الواردة فيه.

والقراءات: جمع قراءة، وهي مصدرٌ سماعيٌ من: قَرَأ يَقْرأ قرآناً وقراءة، وفي الاصطلاح هي: "علمٌ بكيفيات آداء كلمات القرآن، بعزوِ الناقلة [1]. ولا خلاف في أنّ

رفع الحرج والتيسير على الأمة واحدٌ من أهم مقاصد تعدد قراءات القرآن الكريم؛ نظراً لاختلاف لغاتها، وتعدد لهجاتها [٢].

وتتمثل المعالجة العلمية في الوقفة المعجمية التي من شأنها كشف المعنى اللغوي لأمثلة الدراسة، يليها توجيهٌ للقراءتين، مع دراسة الخصائص الصرفية للبنية فيهما،ثمّ الوقوف على تفسير الآية في ضوء القراءتين؛ لتحديد وجه الاختلاف بينهما، وبيان إن كان في البنية والدلالة معاً،أمْ أنه في البنية دون الدلالة، وتُختم بوضع ما ورد من الأقوال والآراء والمذاهب في ميزان النقاش.

وتبرز أهميته في كونه يمثل الجانب التطبيقي في مسألة اختلاف القراءات القرآنية، في مواضع بعينها، وفي المستوى الصرفي تحديداً، على نحو منهجي تتناغم فيه النظرية مع التطبيق، لاسيما وقد ثبت في الواقع العلمي أنّ علاقة القراءات القرآنية بالمستوى الصرفي علاقة قوية يحكمها الثراء نوعا وكما.

أما أهدافه فأهمها:

- كشف أوجه العلاقة الدلالية بين أبنية الفعل المختلفة في المستوى الصرفي.
- سبر أغوار مواضع سورة البقرة بالدراسة الصرفية تحليلاً وتوجيهاً ونقاشاً وترجيحاً.
- تجلية أثر اختلاف أبنية الفعل في توجيه دلالة الآيات القرآنية على الأحكام الشرعية المختلفة.
- الانتصار العلمي للقراءات التي نال منها قلم الردّ أو الإنكار أو التضعيف.

إشكالية البحث:

تتمثل في طبيعة اختلاف القراءات القرآنية في المستوى الصرفي، وفي بنية الفعل تحديداً، وما يمكن أنْ يترتب عليه من تنوع في الوظائف الدلالية التي تحتملها الآية الكريمة في ضوء القراءات الواردة فيها، وحقيقة العلاقة بين تلك الدلالات.

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

أ – هل يفضي هذا الاختلاف في أبنية الفعل الواحد إلى اختلافٍ في دلالة الآيات على الأحكام الشرعية المختلفة؟أم أنه اختلاف ظاهري لا يجاوز البنية الصرفية؟

ب- ما هي الثمرة الحقيقية من وراء هذا الاختلاف؟

ج- لا يُتصور أنْ يترتب على اختلاف أبنية الفعل تضاربٌ في المعاني التي تؤديها، فكيف يمكن التوفيق والجمع بينها؟

د- ما موقف العلماء من القراءات المختلفة في بنية الفعل الواحد؟

الدراسات السابقة:

لا أعلم أنّ دراسة صرفية أفردت لأبنية الأفعال في سورة البقرة في ضوء القراءات السبع الواردة فيها، وثمة دراسات عديدة اتخذت من القراءات القرآنية ميداناً لدراسة الاختلاف الصرفي، منها:

– الاختلاف الصرفي في القراءات العشر المتواترة "، عبدالقادر بن سلمان؛ رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ٢٠٠٦م، دراسة شاملة للقرآن الكريم، معنية بالاختلاف الصرفي في الأسماء والأفعال.

- "اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية؛ توجيهه وأثره في المعنى"، منصور سعيد أحمد أبو راس؛ رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ، دراسة شاملة للقرآن الكريم، معنية بالاختلاف الصرفي في الأسماء والأفعال والمشترك بينهما.

وتتكون خطة البحث التي سرتُ عليها من ثلاثة مباحث يوطئ لها مقدمةٌ، وتقفوها خاتمة وثبتٌ بالمصادر والمراجع.

- المقدمة تتناول: سبب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، ومشكلته.

المبحث الأول: اختلاف البنية مع اتفاق الدلالة.

المبحث الثاني: اختلاف البنية مع جواز اتفاق الدلالة واختلافها.

المبحث الثالث: اختلاف البنية مع اختلاف الدلالة.

- الخاتمة: تتضمن أبرز النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة.

وقد اتبعت المنهج الوصفي القائم على استقراء مواضع تعدد الأبنية الفعلية في سورة البقرة، ثم تحليلها صرفياً، ومعالجتها لغوياً، وإثباتها في أماكنها.

ومن الجدير بالذكر هنا بيان موقف البحث من مسألة الترجيح بين القراءات المتواترة؛ وذلك على النحو التالي:

اولاً: مذهب جمهور علماء المسلمين:

أنّ القراءات المتواترة بنقل الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح تفضيل واحدة منها على غيرها؛ لما يفضي إليه هذا من تضعيف القراءة المفضولة أو

ردها أو إنكارها مما لا يجوز لأحدٍ أن يفعله؛ لأن كل واحدة من هذه القراءات هي قرآن في ذاتها، فلها ما للقرآن من قدسية وحجية، فترجيح إحدى القراءات السبع على أختها هو خلاف ما أُجمع عليه.

وقد انبرى نخبة من العلماء لنقد هذا المسلك وبيان عواره؛ يقول أبو جعفر النحاس؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ): السلامة عند أهل الدين – إذا صحت القراءتان – ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان رؤساء الصحابة ينكرون ذلك[٣]، ويقول السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) في أثناء توجيه القراءتين الواردتين في (مالك)[٤] في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[٥]: "وقد رجّح كلّ فريقٍ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يُسْقِط الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ؛ لأنّ كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما رُوي عن ثعلب أنّه قال: إذا اختلف الإعراب عن السبعة لم أُفضِّل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام كلام الناس فَضّلتُ الأقوى"[٦]،ثم ساق قول أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ): "وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين... وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربّ تعالى بهما"[٧].

ثانياً: الصواب فيما يتعلق باختلاف القراءات المتواترة هو توجيه القراءتين على حدّ الجمع والتوفيق، لا على حدّ الاختيار والترجيح، وهو ما سيتخذ منه هذا البحث منهجاً بعون الله.

هذا، وقد رجعت إلى طبعتين مختلفتين من كتاب "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)؛ الأولى طبعة المكتبة التجارية بمكة المكرمة،

والثانية طبعة دار الكتب العلمية، وميزت بينهما بإطلاق الأولى، وتقييد الثانية بـ (دار الكتب)

واللهَ أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

المبحث الأول

اختلاف البنية واتفاق الدلالة

١ - (فَعَل) و (فَعِل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾	٢٤٦	عَسَيْتم	عَسِيْتم

قرأ السبعة عدا نافعاً: (عَسَيْتم) بفتح السين، وقرأ نافع: (عَسِيْتم) بكسرها[٨].

عسى[٩]: فعل جامد، معناه: الإشفاق والطمع، وفيه لغتان، فتح السين، وكسرها والأولى هي اللغة الفاشية.

والاختلاف في القراءتين ظاهري لا يترتب عليه اختلاف في المعنى، فالمعنى فيهما[١٠]: أنّ النبي الذي سألوه أنْ يبعث لهم ملكاً يقاتلوا في سبيل الله قال لهم:هل تَعِدون إنْ فُرِضَ عليكم القتال ألا تفوا بما وعدتم! ويمكن توجيه القراءتين على النحو التالي:

- قراءة فتح السين: جاءت على الأصل في الفعل، وهو (فَعَلَ)، مثل رمى، وسعى، وحمى.
- قراءة كسر السين:واُحْتُج لها بأنها جاءت على لغة أهل الحجاز[١١].

ومع ما تراه من اتفاق القراءتين دلالةً، ومع ثبوت الظاهرة اللهجية في قراءة الكسر، فقد علا صوت الاختيار والترجيح حداً بلغ ردَّ إحداهما؛ فأكثر القوم اختاروا قراءة الفتح، لكونها اللغة المشهورة، وعليها أكثر القراء[١٢]. وأمّا قراءة الكسر فقد ردّها غير واحد من أئمة اللغة والنحو، فهذا أبو عبيد؛ القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) يقول عنها: لو كان (عسِيتم) بالكسر[١٣] لقرئ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[١٤] يعني بالكسر، وأعجب منه ما رُوِي عن أبي حاتم؛ سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٠ هـ) من قوله معلقاً على قراءة (عَسِيْتم): وليس للكسر وجه[١٥].

نقاش:

يظهر لي أنّ في ترجيح قراءة الفتح على قراءة الكسر تكلفاً لا يخفى، وما كان أغنى القوم عن ردِّ قراءة سبعية، لاسيما مع الاتفاق على أن القراءتين يحكمهما مبدأ الأصلية واللهجية، ويمكن الردّ عليهم من وجوه:

أحدها: ترجيح إحدى القراءتين بدعوى شهرتها وكثرة القراء بها مسلكٌ غير مقبول؛ ذلك أنّ القراءة إنما تستمد حجيتها من تواترها بنقل الثقات عنه صلى الله عليه وسلم، لا من عدد قرائها، ولا من شهرتها على لسان الناطقين بها، فليس كثرة القراء بمسوغ للترجيح، كما أن قلتهم أو انفراد واحد من السبعة بها لايُسوِّغُ ردّها أو إنكارها.

الثاني: قول أبي إسحاق السجستاني رحمه الله السالف الذكر عجيب، ولا أجدُ طريقاً أبلغ في الردّ عليه من ذكر الوجوه التي تُسوِّغ الكسر، وهي كثيرة منها:

١- أن الكسر لغة حجازية في (عسي) إذا جاء مسنداً لضمير؛ أعنى تاء الفاعل مطلقاً، و(نا) الفاعلين، ونون النسوة، ويفتحون ما عداه، يقولون: عسِيت وعسِيتم وعسِينا وعسِيتن بالكسر جوازاً، فاذا قالوا: عسَاه أو عسَاهم أو عسَانا أو عسَاكم فليس إلا الفتح[١٦].

٢- تجويز بعض النحاة قياس ما أُسند منه للظاهر على ما أُسند للضمير في كسر سينه، جاء في لسان العرب:أن العرب تقول: عسيت أنْ أفعل ذلك، بالفتح والكسر[١٧].

٣- قول العرب: هو عَسٍ بذلك[١٨] حيث اسم الفاعل منه مكسور، وبهذا اُسْتُدِلَّ على كسر سين ماضية، ونظيره: حرٍ وشجٍ، من حرِيت وشجِيت، فكذلك عسٍ لمن قال: (عسِيت).

٤ - ثبت في الدرس الصرفي أنّ الكسر والفتح يتعاقبان على (فَعَل) لمعنى واحد، ومن ذلك قولهم: نَقَمتُ ونَقِمتُ، ووَرَي الزند ووَرِيتُ بك الزند[١٩].

الثالث: أمّا قول أبي عبيد رحمه الله السابق ذكره فلم أقف له على دليلٍ، ولا أعلمُ أحداً قال به غيره، وعدَّه أبو حيان رحمه الله: "جهل من أبي عبيد بهذه اللغة"[٢٠] يعني لغة كسر سين (عسى) مع المضمر خاصة.

٢ - (فَعِل) و (فِعِل) و(فِعْل)

الموضع	رقم الآية	القراءة		
﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	نَعِم	نِعِم	نِعْم

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (نَعِما) بفتح النون وكسر العين، وقرأ ابن كثير وعاصم عن حفص ونافع عن ورش: (نِعِما) بكسر النون والعين، وقرأ أبو عمرو

وعاصم عن أبي بكر، ونافع عن المفضل: (نِعْما) بكسر النون وإسكان العين، وكلهم شدد الميم[٢١].

نعم: فعل ماض يستعمل للمدح، وضده (بئس) للذم، وهما فعلان جامدان، حكى الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) في(نعم) أربع لغات[٢٢]:

نَعِم، بفتح فكسر، على الأصل.

نِعِم بكسر فكسر، باتباع الكسرة كسرة.

نِعْم بكسر فسكون، بطرح الكسرة الثانية.

نَعْم، بفتح فسكون، بالإبقاء على فتحة الأول.

ومن الظاهر هنا اتفاق الدلالة؛ فالمعنى واحد في القراءات الثلاث، وملخصه: ثناء على إبداء صدقة التطوع، ثم حكم بأنّ الإخفاء خيرٌ منه؛ لأنّه مظنة الإخلاص[٢٣].

وكذلك (ما) فيهن نكرة بمعنى (شيء)، في موضع نصب تمييز لفاعل (نعم) المضمر، والتقدير: نعم شيئاً إبداؤها[٢٤]

ويمكن توجيه القراءات الواردة على النحو التالي:

- قراءة فتح الأول وكسر الثاني: (نَعِما): جاءت على الأصل[٢٥] في (نعم) فهو من باب (فَعِل) بفتح فكسر، ومثله: عَلِم، وشَهِد، ولَعِب، وضَحِك... الخ وعليه قول طرفة بن العبد:

خَالتي و النَّفْسُ قِدْماً أنّهم نَعِمَ السّاعُونَ فِي القَوْمِ الشُّطُرْ [٢٦]

- قراءة كسر الأول والثاني: (نِعِما): كسرت فيها الفاء إتباعاً[٢٧] لكسرة العين، حيث إنّ عين الفعل حرف حلقي جاء مكسوراً، فكسرت الفاء لكسره. ومن هذا

القبيل قولهم: شِهِد، ولِعِب في:شَهِد ولَعِب وحكى الأخفش الأكبر؛ أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (ت ١٧٧هـ) أنها لغة هذيل[٢٨].

وقد ذهب قوم من النحاة إلى توجيه آخر لهذه القراءة مفاده:

أنّ أصلها (نِعْمَ)، فلما دخلتْ عليها (ما) وأُدغمت الميمان، كسرت العين؛ منعاً لالتقاء الساكنين، وذلك نحو (يَهدّي) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴾[٢٩]، وكان أصلها (يهتدي) بإسكان الهاء، فلما أُدغمت التاء في الدال لتقاربهما كُسرت الهاء؛لمنع التقاء الساكنين: الهاء وأول الحرفين المدغمين.

وهذا التوجيه محل نظر عند كثير من أئمة اللغة، يقول سيبويه رحمه الله؛ عمرو بن عثمان (١٨٠هـ) راداً هذا التوجيه في (نعما) في سورة النساء: "وأما قول بعضهم في القراءة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[٣٠] فحرك العين فليس على لغة من قال: (نِعْمَ) فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: (نِعِم) فحرك العين"[٣١].

وبيَّن أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) رحمه الله أنّ كسر العين من أجل الإدغام الحاصل في لام الكلمة إنما يجوز فيما كان في كلمة واحدة، ويمتنع فيما وقع في كلمتين[٣٢] كما في (نعم ما).

ويظهر لي أنّ توجيهها وفق الظاهرة اللهجية، أعني الإتباع على لهجة هذيل أولى من تكلف القول بالإدغام، لاسيما مع وجود النظير من كلام العرب.

- قراءة إسكان العين: (نِعْما) وفيها جمعٌ بين ساكنين هما العين والميم الأولى المدغمة في مثلها، ولذا تباينت مواقف النحاه منها بين القبول والرفض والتخريج، وهذا إجمال بيانه كالتالي:

- أنكر كثيرٌ من النحاة هذه القراءة؛ تمسكاً بالحدِّ الذي وضعوه لقبول اجتماع الساكنين، فهو إنما يجوز عندهم إذا كان أول الساكنين حرف مدٍّ أولين، لأنّ ما في هذه الحروف من المدِّ يقوم عوضاً عن الحركة، فيسوغ الجمع بينما، ومن الشواهد التي انضوت تحت حدِّهم هذا نحو: دآبة، وشآبة، وتموّد الثوب، وأُصيّم.

ولمَّا ندّتْ هذه القراءة عن الحدِّ المذكور ردُّوها هي وما ماثلها من قراءات، يقول أبو علي الفارسي عن القراءة التي بين أيدينا: "مَنْ قرأ (فنعْما) بسكون العين من (نِعِما) لم يكن قوله مستقيماً عند النحاة"[٣٣]، ويعقب مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) عليها قائلاً: "وليس بشيء، ولا قرأتُ به، لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين،... وذلك غير جائز عند أحد من النحويين"[٣٤].

أما أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السرى (ت ٣١١هـ) فيقول في معرض حديثه عن قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسۡطَٰعُواْ أَن يَظۡهَرُوهُ ﴾[٣٥] بتشديد الطاء[٣٦] "وأما من قرأ بالإدغام فلاحن مخطئ"[٣٧].

ويقول ابن مجاهد رحمه الله معلقاً على القراءة عينها: "وهذا غير جائز؛لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة"[٣٨].

كما عقّب أبو جعفر النحاس على قراءة نافع وأبي عمرو لقوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ﴾[٣٩] بإسكان الهاء وتشديد الدال بقوله: "وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد ينطق به"[٤٠].

وظاهرٌ مما سلف أنّ موقف النحاة في هذه المسألة مرده إلى عاملين: صناعي يتمثل في مخالفة القاعدة النحوية، وصوتي يمثله عدم القدرة على إتيانه.

- هذا وقد مال جماعة من النحاة الى تخريج هذه القراءة تخريجاً يصرفها عن الجمع بين ساكنين، إلى الإخفاء، يقول أبوعلي الفارسي رحمه الله معقباً على هذه القراءة "لعل أبا عمرو أخفى ذلك، كأخذه بالاخفاء في: (بَارِئِكُمْ)[٤١] و(يَأْمُرُكُمْ)[٤٢] فظن السامعُ الاخفاءَ إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفائه"[٤٣].

والإخفاء مسلكٌ يلجأ إليه القارئ؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، وهو النطق بأكثر الحركة وبإذهاب أقلها، ويقع في الحركات الثلاث، ومعناه هنا أن القارئ قرأ بكسر النون واختلاس كسرة العين، فأصله: نِعِمَ لا نِعْمَ، ومثله قراءة أبي عمرو باختلاس كسرة الهمزة[٤٤] في قوله تعالى ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾، واختلاس ضمه الراء[٤٥] في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾.

نقاش..

لا يخفى أنّ مخالفة القاعدة النحوية هي الأساس الذي بنى عليه القوم موقفهم من القراءة سواءً بالرفض أم بالترجيح، وما أشدَّ عجبي من اتفاق هذه النخبة من العلماء رحمهم الله على ردِّ قراءات متواترة عن السبعة بحجة مخالفتها للقاعدة النحوية!! ويجدر بنا الوقوف على هذه المسألة، ثمّ معالجة ما نحن بصدده، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ردُّ قراءة متواترة بدعوى مخالفتها لقاعدة نحوية هو خلاف الصواب، ومخالف لّما انعقد عليه الإجماع من أنّ القراءة سنة متبعة، فالقراءة لا تُصحح بالعربية، بل العربية تُصحح بالقراءة؛ "لأنها مسموعةٌ من أفصح العرب بإجماعٍ وهو نبينا صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه ومن بعدهم"[٤٦]، ومن أحسن ما وقفتُ عليه في تحرير هذه المسألة قول جلال الدين السيوطي رحمه الله (ت ٩١١هـ): "كان قومٌ من النحاة

المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعنَ فيها، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية، وقد ردّ المتأخرون -منهم ابن مالك- على مَنْ عاب عليهم بأبلغ ردٍّ، واختار ما وردتْ به قراءاتهم في العربية، وإنْ منعه الأكثرون مستدلاً به "[٤٧].

الثاني: لا شك عندي في أنّ موقف بعض النحاة الرافض لقراءات تواترت عن السبعة بالجمع بين ساكنين مع مخالفته للإجماع، متكلف، والصواب هو جواز الجمع بين الساكنين، والأدلة كثيرة منها:

١- أنّها وردتْ عن العرب، وأجمع السبعة عليها في مواضع مختلفة، تواترت القراءات وغيرها عليه، فما من قارئ من الأئمة السبعة وغيرهم إلا ثبت عنه الجمع بين الساكنين على غير حدّ النحاة[٤٨] ومن المواضع الثابتة عنهم في هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾[٤٩]، في قراءة نافع وأبي عمرو بكسر النون وإسكان العين وتشديد الميم[٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾[٥١]، في قراءة نافع بتسكين العين وتشديد الدال[٥٢].

وكذا قوله عزّ من قائل: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[٥٣] في قراءة نافع بإسكان الخاء وتشديد الصاد[٥٤].

٢- وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم، رُوي عنه أنه قال لعمرو بن العاص رضي الله عنه: (نِعْمّا المال الصالح للمرء الصالح)[٥٥].

٣- أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة، صار بمنزلة المتحرك، فكأن الساكن الأول قد وَلِيَ متحركاً[٥٦].

ثالثاً: لم يخلُ الواقع اللغوي من موقف متّسق مع هذا الإجماع؛ فثمة فريق لا يجد غضاضةً في قبولها؛ يقول أبو عمرو الداني؛ عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ) عن (نِعْما): "ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النصُّ عنهم"[٥٧] أما الصفاقسي؛ علي النوري (ت١١١٨هـ) فيقول: "فالحاصل أنّ الحقّ الذي لاشك فيه، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه، أنّ الجمع بين الساكنين جائزٌ لورود الأدلة القاطعة به"[٥٨].

رابعاً: فيما يتعلق بموضع سورة البقرة فإنّ القرآن حجة على اللغة، وما دام قد صحَّ نقلها عن الثقات فليس الى احتمال الخطأ فيها سبيل، وما أحسنَ قولَ أبي حيان الأندلسي راداً على منكريها: "إنكار أولئك فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا بنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومتى تطرق اليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق اليهم فيما سواه)[٥٩]، ويقول الصفاقسي رحمه الله: "وغاية ما فيه الجمع بين الساكنين، وليس أولهما حرف مدَّ ولين، وهو جائز قراءةً ولغةً، ولا عبرة بمن أنكره، ولو كان إمام البصرة"[٦٠].

خامساً: مع أن القول بالاختلاس يبدو موقفاً معتدلا من القراءة، فإنّ ثمة من يراه مرجوحاً لا راجحاً تمسكاً بجواز الجمع بين الساكنين، يقول ابن الجزري رحمه الله؛ محمد بن محمد بن على (ت ٧٥١هـ) في معرض حديثه عن هذه القراءة: "واُختلِف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين، ليس إلا، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين ساكنين، وروى عنهم العراقيون

والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته روايةً، ووروده لغةً"[٦١].

٣ - (يفْعِل) و(يفْعَل)

الموضع	رقم الآية		القراءة
﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾	٢٧٣	يحسِبهم	يحسَبهم

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (يحسِبهم) بكسر السين، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (يحسَبهم) بفتحها[٦٢].

(يحسب) من: حسِب يحسِب و يحسَب[٦٣]، والاختلاف في القراءتين فتحاً وكسراً لفظيٌ، فليس ثَم اختلاف في المعنى فالمراد من الآية[٦٤]: أن أولئك المذكورين يحسبهم الجاهل أغنياءَ من تعففهم عن المسالة، وتركهم التعرض لما في أيدي الناس، صبراً على الضراء، فهما متفقتان دلالةً ويجمعهما في التوصيف اللغوي أنهما لغتان فصيحتان، وتوجيههما من منطلق القياسية والسماعية على النحو التالي:

- القراءة بفتح السين: (يحسَبهم) جاءت وفق الأصل[٦٥]؛ فالفعل (حسِب) مكسور العين في الماضي، وقياس مضارعه أنْ يأتي على (يفعَل) بالفتح قياساً مطرداً، لتحقيق المخالفة في حركة عين الفعل ماضياً ومضارعاً طلباً للخفة، فهو من باب (فعِل يفعَل) ومن نظائره: علِم يعَلم، وسمِع يسمَع وفرِح يفرَح... الخ. وهي لغة تميم، وهي الأشهر والأقيس.
- القراءة بكسر السين: (يحسِبهم)، جاءت وفق لغة أهل الحجاز[٦٦] وهي وإن شذّت عن القياس إلا أنه قد ورد بها السماع، فالمحفوظ من كلام العرب فتح عين (فعِل) في المضارع كما سلف، إلا في أربعة أحرف جاءت نوادر أعني: حسِب

(يحسِب)، و نعِم ينعِم، وبئِس يبئِس، ويِيس ييِيس، وقد سُمِعتْ عنهم بالفتح والكسر[٦٧]. هذا في الصحيح، أما المعتل من (فعِل) فيأتي مضارعه على (يفعِل) أي أنّ عينه مكسورة ماضياً ومضارعاً[٦٨]، ومن ذلك قولهم: ومِق يمِق، ورِث يرِث، وورِع يرِع،... الخ.

المبحث الثاني

اختلاف البنية مع جواز اتفاق الدلالة واختلافها

١- (فعَل) و(أفعل)

الموضع	رقم الآية	القراءة
﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ ﴾	١٠٦	نَنسخْ نُنْسِخْ

قرأ ابن عامر: (ما نُنْسِخ) بضم النون الأولى وكسر السين، وقرأ الباقون (ما نَنْسَخْ) بفتحهما[٦٩].

النسخ: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخٍ عنه [٧٠]، ونسخ الكتاب: إزالة الحكم بحكم يتعقبه[٧١].

وفي دلالة الصيغتين قولان متفاوتان قوةً وضعفاً:

- الأول: أن الصيغتين تجمعهما دلالة واحدة، والقراءتان من قبيل ما اختلف بينيةً واتفق دلالةً، فالقراءة بالصيغة المجردة: مضارع (نسَخ)على (فعَل) من باب (فعَل يفعَل)، ومعناها هو المعنى المذكور للنسخ، والقراءة بالصيغة المزيدة على (نُفْعِل) مضارع (أَفْعَلَ) ودلالتها ههنا هي: وجدته منسوخاً، مثل: أبخلته،إذا وجدته بخيلاً،

وأحمدته إذا وجدته محموداً، ويكون معنى الآية[٧٢]: ما نغير من حكم آية فنبدله أو نتركه دون تبديل نأتي بخير منه حكماً، أو مثله من حيث الخفة والثقل،

والأجر والثواب. وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى واحد وإن اختلفتا بنيةً، وهذا هو مذهب جُل الأئمة[٧٣].

- الثاني مفاده: انّ القراءتين مما اختلف بنيةً ودلالةً؛ فالصيغة المجردة على بابها، أما المزيدة فهمزة (أفعل) فيها للتعدية[٧٤] نحو ضرب وأضربته، وقام وأقمته ومعنى أنسخ: أنزل، فيؤول المعنى إلى: ما ننزل عليك يا محمد من آية أو ننسها نأت بخير منها، واختلف الزمخشري؛ محمود بن عمر (ت٦٣٨هـ) وابن عطية؛ عبد الحق بن غالب (ت٥٤٢هـ) في تقدير المفعول الاول، وفي معنى الإنساخ؛ فالمفعول عند الزمخشري هو جبريل عليه السلام، والإنساخ عنده معناه: الأمر بالنسخ[٧٥].

وابن عطية جعل الضمير العائد على النبي صلى الله عليه وسلم هو المفعول الأول، والإنساخ: إباحة النسخ [٧٦] له صلى الله عليه وسلم.

نقاش:

قبل وضع القولين السابقين في ميزان النقاش، لا مناص من الوقوف على أمر هام، وهو موقف ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) رحمه الله من قراءة ابن عامر التي بين أيدينا؛ فقد خرج على إجماع العلماء فخطّأها وردّها جملة وتفصيلاً؛ يقول عنها: "وذلك خطأ من القراءة عندنا لخروجه عما جاءت به الحجة من القرأة بالنقل المستفيض"[٧٧]، وهو موقف يبدو غريباً من إمام المفسرين، فمن غير المعقول أنْ يردّ قراءة متواترة بنقل الثقات عنه صلى الله عليه وسلم، و الواقع أنه إنما ردّها؛ لأنه يرى أن قراءة ابن عامر غير متصلة السند[٧٨] أصلاً، وهذا الموقف منه رحمه الله وغفر له مع مخالفته لإجماع

العلماء الذين تلقوا قراءة ابن عامر بالرضا والقبول جيلاً بعد جيل، متكلفٌ مفتقرٌ للدليل، فلا دليل على خروجها على سَنن القراءة أو العربية.

وفيما يتعلق بتوجيه القراءتين اتفاقاً واختلافاً فلاشكّ عندي أنّ الوجهَ هو الأول، ولا يخفى ضعف القول الثاني ولا أعلم أحداً قَبِله، حيث يترتب عليه أنّ كل آية أُنزلت يُؤتى بخير منها، وهذا فيه إدعاءُ أنّ القرآنَ كلَّه منسوخ، وهذا خلاف الحق، فإنه لم ينسخ منه إلا اليسير.

وأضعف منه القول بأنّ (نسخ) و(أنسخ) لغتان معناهما واحد، نحو: حلَّ وأحل، وبدأ، وأبدأ، وضعّفه جماعة منهم أبو علي الفارسي[٧٩]، ومكي بن أبي طالب[٨٠] رحمهما الله، لأن أحداً لم يحكه، ولا رواه عن أحد.

٢- (فَعَل) و (فَاعَل)

(فَعَل) و(فَاعَل) صيغتان مختلفتان كما ترى؛ الأولى مجردة والثانية مزيدة، وتعاقبُهما على الفعل الواحد مألوف في الدرس الصرفي، نحو: قتَل وقاتَل.

وقد اعتنى النحاة منذ سيبويه رحمه الله حتى يومنا هذا بصيغة (فاعَل) مثلما اعتنوا بسائر الصيغ المجردة والمزيدة، منهم من تناولها في مواضع محددةٍ، ومنهم مَن أفرد لها باباً مستقلاً كما صنع ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدين وري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه (أدب الكاتب)، وفي العصر الحديث قامت حولها دراسات منها (صيغة فاعَل؛ دراسة لغوية) وهي رسالة ماجستير أعدتها: فوزية سليمان الحسيني.

والمتأمل للمعالجة الصرفية التي حظيت بها هذه الصيغة من قِبل النحاة قديماً وحديثاً يلحظ أمرين هامين: أولهما: أنّهم وجهوا جلّ عنايتهم للوظائف الدلالية التي تؤديها.

الثاني: أنّ هذه المعالجة رسمت ملامح العلاقة الدلالية بين (فَعَـل) و (فَاعَـل)؛ فقد أثبتوا لها معانيَ عديدة أهمها - وهو ما يعنينا هنا- اثنان هما:

١- المشاركة، ويتفق النحاة جميعهم على إثبات هذا المعنى لها، بل هو الأصل في بـاب المفاعلة، والفعل هنا يقع من اثنين كلّ منهما يفعل بصاحبه الفعـل نفسـه، يقـول سيبويه رحمه الله: "اعلمْ أنّك إذا قلتَ: فاعَلته، فقد كان من غـيرك مثـل مـا كـان منك إليه حين قلتَ فاعَلته. ومثل ذلـك: ضـاربته، وفارقتـه، وعـازني وعاززتـه، وخاصمني وخاصمته"(٨١).

٢- معنى المجرد: أي أنّ الصيغتين تؤديان المعنى نفسه، ومن أمثلته المشهورة في الدرس الصرفي:طارقت النعل، وعاقبت اللصّ، وسافرت، والفعل ههنا يقع مـن واحـد، يقول سيبويه رحمه الله بُعيد كلامه السابق: "وقد تجيء فاعَلـت لا تريـد بهـا عمَـل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كمـا بنـوه علـى أفعلـت، وذلـك قـولهم: ناولتـه، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت"(٨٢).

ولا أعلم أحداً أنكر هذا المعنى لها إلا ما كان من أبي القاسم السهيلي رحمه الله (ت٥٨١هـ)، الذي ردّ أمثلة (فاعَل) كلّهـا إلى معنـى المشـاركة، يقـول: "والمفاعلـة لا تكون إلا من اثنين... ولابدّ في هذا الباب من فعلين لفاعلين، إمـا مـتفقين في اللفـظ، وإما متفقين في المعنى، وظنّ أكثر أهل اللغة أنها قد تكون مـن واحـد، نحـو: عاقبـت العبد، وطارقت النعل، وسافرت، وعافاه الله، فنقول: أمّا عاقبت العبد فهـي معاملـة بينك وبينه، عاملك بالذنب، وعاملته بالعقوبة..." (٨٣).

وهكذا جعل يُرجع تلك الأمثلة إلى معنى المشاركة.

ويغلب على ظني أنّه لم يوفق للصواب في رأيه هذا، فهو مع مخالفته لما أُجمعَ عليه لا يخلو من التكلف، ويخرمه عدم الاطّراد.

وقد تعاقبت (فَعَل) و(فَاعَل) على قراءات السبعة في مواضع كثيرة، يعنينا منها مواضع سورة البقرة:

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾	٩	يَخْدع	يُخادِع
﴿ وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ﴾	٥١	وَعْدنا	وَاعَدنا
﴿ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾	٨٥	تَفْدوهم	تُفَادوهم
﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡ ﴾	١٩١	تَقْتلوهم يَقْتلوكم	تُقَاتلوهم يُقَاتلوكم
﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ ﴾	٢٣٦	تَمسّ	تُمَاسُ

❖ خدع وخادع

قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَخدع) بفتح الياء دون ألف، وقرأ نافع وابن كثير وأبوعمرو: (يُخادع)، بضم الياء[٨٤] وألف بعد الخاء.

القراءة الأولى: مضارع خدع على (فعَل)، والثانية: مضارع (خادع) على (فاعَلَ)، وهما من (خ.د.ع) يخدع خِدْعاً وخديعةً، وهو إظهار الشخص خلاف ما يخفيه[٨٥].

والخداع: إنزال الغير عمّا هو بصدده بأمرٍ يبديه على خلاف ما يخفيه[٨٦]. وفي توجيه دلالة الصيغتين قولان:

أحدهما: أن (فعَل) و (فاعل) هنا لهما الدلالة نفسها، فـ (يخادعون) معناه: (يخدعون)[٨٧]، فهما في المعنى سواء، وإلى هذا القول ذهب كثيرٌ من أهل اللغة.

الثاني: أنّ (فاعَل) تزيد دلالةً على (فعَل)، فـ (خدع) معناه: خدع غيره، ومعنى (خادع): خدع غيره، وغيره خدعه، وفي هذا القول تمسكٌ بالأصل في (فاعَل)؛ حيث إن باب المفاعلة هو المشاركة، ولا تكون إلا من اثنين، وذلك نحو:

ضاربت أخاك، وجالست أباك.

وممن قال به أبو علي الفارسي، وتابعه أبو البقاء العكبري؛ عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) رحمهما الله، يقول الثاني موضحاً وجه المفاعلة في مخادعتهم لأنفسهم: "وأصل المفاعلة أنْ تكون من اثنين، وهي كذلك هنا، لأنهم في خداعهم ينزلون أنفسهم منزلة أجنبي يدور الخلاف بينهما، فهم يخدعون أنفسهم، وأنفسهم تخدعهم"[٨٨].

وهذا الأمر، أعني تنزيل النفس منزلة الآخر، غير ضيّقٍ في كلام العرب[٨٩]، ومنه قول الكميت:

تَـذكّر مِـنْ أنـى ومـن أيـنَ شـربُه يُؤَامِر نَفْسِيه كَـذِى الهجمةِ الأبـلِ[٩٠]

ومع اتساق هذين الوجهين مع ما استقرَ في الدرس الصرفي كما سلف، فقد سلك غير واحد من الأئمة طريق الترجيح بين تلك القراءتين؛ فهذا ابن جرير الطبري رحمه الله يرجح القراءة بالصيغة المجردة بدعوى أنّها أصح معنًى من القراءة بالصيغة المزيدة؛ يقول: " فالواجب إذن أنْ يكون الصحيح من القراءة (وما يخدعون إلا

أنفسهم) دون (وما يخادعون)، لأنّ لفظ المخادع غير موجبِ تثبيت خديعةٍ على صحة، ولفظ خادع موجبِ تثبيت خديعةٍ على صحة"[٩١]. ويقول في موضعٍ آخرَ محتجاً لرأيه: "ومن الأدلة أيضاً على أنّ قراءة من قرأ (وما يخدعون) أولى بالصحة من قراءة من قرأ (وما يخادعون): أنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحالٌ أنْ ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه؛ لأنّ ذلك تضادٌ في المعنى، وذلك غير جائز من الله عزّ وجلّ"[٩٢].

ومثله صنع مكي بن أبي طالب القيسي؛ حيث يقول: "وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي؛ لأنّ الخداع فعلٌ قد يقع وقد لا يقع، والخدع فعلٌ وقع بلا شك"[٩٣].

نقاش:

ههنا أمران لامناصَ من الوقوف عليهما:

أولهما: الوظيفة الدلالية لـ (فَعَل) و (فَاعَل) في هذا الموضع، ويترجح عندي أنهما متفقان دلالةً، استناداً إلى المعطيات التالية:

- موافقته لما جرى على لسان العرب من استعمال (فَاعَل) بمعنى (فَعَل) كما سبق.
- قوله تعالى في الآية نفسها قبل هذا الموضع: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وقد اتفق السبعة على صيغة (فاعَلَ) فيها، ومعناها عند الكثير: يخدعون[٩٤]، أي[٩٥]: يخدعون الله والمؤمنين به، وذلك بما يظهرونه بألسنتهم من التصديق مع ما في قلوبهم من الشك والتكذيب فـ (خادع) هنا أي (خدع)، إذ الخداع واقع منهم كما دلّ قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ﴾[٩٦]، أما المولى تبارك وتعالى ومن هم مؤمنون به فلا يقع منهم مثل ذلك.

ونظير ذلك قول الشاعر:

وخَادَعْـــتُ المَنيَّـــةَ عَنْـــك سِـــرّاً فَـــلا جَـــزَعَ الأَوَانُ ولا رُوَاعَـــا[٩٧]

ولما كان الأمر كذلك، أعني استواء الصيغتين معنىً، كان مما اُحْتُج به لقراءة (يخدعون) القول بأنها حملت على معنى (يخادعون) لا على لفظها[٩٨].

ومعنى[٩٩] (يخدعون أنفسهم)، أنّ خداع المنافقين لربهم والمؤمنين به إنما يفضي بهم إلى خديعة صحيحة لأنفسهم،لما يوقعهم فيه من الهلاك بعد إفساد العمل.

- نصّ مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله على:"أن أهل اللغة حكوا: خادع وخدع بمعنى واحد"[١٠٠].
- يؤكد ماسبق الاستعمالُ المعجميُّ؛ جاءفي لسان العرب مانصه:"جاز (يفاعِل) لغير اثنين، لأنّ هذا المثال يقع كثيرا في اللغة للواحد"[١٠١].

ثانيهما: مسألة الترجيح بين القراءتين:

سبق بيان الموقف الحق من ترجيح القراءات المتواترة على بعضها بما يغني عن إعادته، وما يعنينا هنا هو معالجة مسألة الترجيح استناداً إلى صحة المعنى؛ وذلك على النحو التالي:

- لا يُتصور عقلاً ولا شرعاً أن تكون إحدى القراءتين دون أختها في تأدية المعنى، لأنّ القراءتين كلتيهما ثابتةٌ بالتواتر عنه صلى الله عليه وسلم، فكل واحدة منهما قرآن في ذاتها، ولها ما لأختها من القداسة، والحجية، والدلالة على المعنى المقصود.

- ما ذهب إليه الطبري ومكي رحمهما الله، وجعلاه سندا لرأيهما هنا؛ وهو دلالة (خدع) على تحقق وقوع الفعل، وعدمه في (خادع) لا دليل عليه، ولا أعلم له أصلاً، ولم أقف عليه عند غيرهما.
- الثابت عندي أنّ القراءتين إمّا تؤديان المعنى نفسه، وإما تؤديان معنيين متكاملين لا تضارب بينهما ولا تضاد، بل هي الصورة البيانية الكاملة التي تتضافر القراءتان في رسم أجزائها؛ فقراءة الصيغة المجردة منظور فيها إلى حال المؤمنين الذين يعمل المنافقون على خداعهم، وفيها تطمين لهم بأنّ خداع المنافقين سينقلب عليهم أنفسهم لا محالة، وقراءة الصيغة المزيدة منظور فيها إلى حال المنافقين وما يدور داخل نفوسهم من اضطراب وقلق[١٠٢]؛ نتيجةً لّما يعتملها من خداع متبادل، وفي هذا التكامل ضربٌ من الإعجاز لا يخفى.

❖ وعد وواعد

قرأ السبعة عدا أبا عمرو: (واعدنا) بألف بعد الواو، وقرأ أبو عمرو: (وعدنا) دون ألف[١٠٣].

ظاهرٌ أنّ جمهور السبعة قرأوا بالصيغة المزيدة (فاعَل)، وانفرد أبو عمرو بقراءة الصغية المجردة (فعَل)، وذَكَر كثيرٌ من النحاة وجهين جائزين في دلالة الصيغتين:

أحدهما: أن (وعد) و(واعد)بمعنى واحد، فهما متفقتان دلالةً، وإن زادت الأولى مبنىً وتلاوةً، وإنما ساغ هذا الوجه من جهتين[١٠٤]:

- ما ثبت في لسان العرب من مجيء (فاعَل) من فاعِل واحد، وقد سلف بيانه، وعندئذ تكون بمعنى المجرد.

- أن المولى تبارك وتعالى متفردٌ بالوعد والوعيد، فلا يتصور من أحد أن يواعده.

والمعنى على هذا الوجه يدور حول وعد الله تعالى نبيه موسى عليه السلام عند الطور لتكليمه ومناجاته[١٠٥]، فالمواعدة الواقعة من طرفين هما الله تعالى وموسى عليه السلام غير واردة هنا، لأن مثلها إنما يكون بين المخلوقين المتكافئين، يقع من كل واحد منهما وعدٌ لصاحبه، وأكثر ما في القرآن الكريم من الوعد بالصيغة المجردة كقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾[١٠٦]، وقوله عزّ من قائل: (قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا)[١٠٧].

الآخر: أنّ (واعَد) تزيد دلالةً،كما تزيد مبنىً، على (وعَد)، وعليه يكون الوعد في قراءة أبي عمرو واقعاً من فاعل واحد هو المولى تعالى كما سبق، وتكون المواعدة في قراءة باقي السبعة واقعة من فاعلين اثنين هما المولى عز وجل وموسى عليه السلام.

نقاش:

يترجح عندي ههنا أنّ الفعلين مختلفان دلالةً، وأنّ (فاعَل) على بابها؛ أعني المشاركة، فثمة وعد من الله تعالى، وآخر

من موسى عليه السلام، مع اختلاف في طبيعة وعد كل منهما[١٠٨]، فالله وعد موسى ما وعده على الحقيقة، أما موسى عليه السلام فكان منه قبولٌ لهذا الوعد وعزمٌ على الوفاء به، فقام هذا الامر مقام الوعد، دون أن يكون منه وعدٌ على الحقيقة لله، إذ المفاعلة هنا بابها الطرفان المتكافئان.

ومما يؤكد ما ذهبتُ إليه:

- الأصل أن في زيادة المبني زيادةً في المعنى.

- ما جاء في لسان العرب، ونصّه أنه يقال: "واعدت زياداً، إذا وعدك ووعدته، ووعدت زيداً إذا كان الوعد منك خاصة"[١٠٩].
- استعمال (فاعَل) مع الطرفين المتكافئين، من المواعدة الواقعة من طرفين قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[١١٠]، حيث جاء السياق القرآني بالصيغة المزيدة، حيث كان الوعد المنهي عنه واقعاً من طرفين هما الخاطب والمخطوبة[١١١].

❖ يُفْدي – يُفَادي

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: (تفدوهم) بفتح التاء من غير ألف، وقرأ الباقون: (تُفادوهم) بضم التاء وبألف[١١٢] بعد الفاء.

يدور اختلاف السبعة حول الصيغة المجردة (تفدوهم) مضارع (فدى) والصيغة المزيدة (تفادوهم) مضارع (فادَى)، وفي دلالة الصيغتين الوجهان الجائزان في (وعد – وواعد) وذلك على النحو التالي:

الأول: أنّ الصيغتين متفقتان معنىً،وإن اختلفتا مبنىً، فمعنى (يُفَادوهم): يَفْدوهم[١١٣].

والفداء من فديت الرجل بمالي، إذا اشتريته وفديته بنفسي[١١٤]، والمعنى: "أنكم يا معشر اليهود إن أتاكم الذين أخرجتموهم منكم من ديارهم فديتموهم، فاستنقذتموهم"[١١٥]، وعلى هذا تكون المفاعلة هنا من واحد، فالمعتاد أنّ المغلوب من الفريقين هو الذي يفدي أسراه من الغالب.

الآخر: أن الصيغتين تختلف إحداهما عن الأخرى دلالةً، كما اختلفت مبنىً، فالصيغة المزيدة على بابها، أعني المفاعلة الواقعة من اثنين.وعليه فـ (تفادوهم) واقع من فاعلين كل منهما يفدي أسراه[١١٦].

والمفاداة: أن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً[١١٧]، والمعنى أنكم تفدونهم ممن أسرهم، ويفدي منكم الذين أسرتم[١١٨]، فكل واحد من الطرفين مفادٍ.

والفعلان (فدى) و(فادى) كلّ منهما متعدٍ إلى مفعولين ثانيهما بحرف الجر، نحو: فديت وفاديت نفسي بالمال.

نقاش:

الذي يظهر لي أن في (يفادي) زيادة معنى على (يفدي) على النحو السالف؛ تمسكاً بالأصل، واعتداداً بالاستعمال المعجمي الذي سبق ذكره وفيه تمييز بين فدى وفادى، ثمّ إنّ القراءتين تُكمّل إحداهما الأخرى، وتتعاضدان معاً في رسم أجزاء صورة كلية واحدة؛ حيث جاءت الآية الكريمة تحكي حال اليهود، وقد كانت قريظة حلفاء الأوس، والنضير حلفاء الخزرج، وكان الله تعالى أخذ عليهم أربعة عهود في التوراة:

أن لا يقتل بعضهم بعضاً، ولا يُخرج بعضهم بعضاً من ديارهم، وترك المظاهرة، وفداء أسراهم، فأعرضوا عن كل ما أُمروا به إلا الفداء، فوبخهم الله على ذلك توبيخا يُتلى بقوله: أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض !!

وفداء الأسرى - وهو ما التزموا به- له صورٌ عديدة غير مقصورة على الفدية وحدها أو المفاداة، بل تستوعبهما معا،

فالحرب قد تفضي إلى فريق منتصر وآخر مغلوب، فيقوم المغلوب بفدية أسراه من الغالب، وقد تكون سجالاً لا غالب ولا مغلوب، فيقوم كل فريق بمفاداة أسراه.

وثمة موطن آخر تتعاضد الصيغتان في تعيين ملامحه، ألا وهو سُبُلُ فداء الأسرى من الطرفين، وذلك على النحو التالي:

- (فديته) يكون بالمال، و(فاديت) يكون بالأسير، أي: أسير بأسير آخر[١١٩].
- (تفدوهم) بالصلح، و(تفادوهم) بالعنف.
- الصيغة المجردة معناها: شراء الأسير من العدو، أما المزيدة فيراد بها: ما كستُ العدو في الثمن، وماكسَني فيه. والله وحده أعلم.

❖ يَقْتُل ويُقاتِل

قرأ حمزة و الكسائي: (لا تقتلوهم) و (حتى يقتلوكم) بغير ألف، وقرأ الباقون (ولا تقاتلوهم) و(حتى يُقاتلوكم) بألف[١٢٠].

من الجلي أنّ القراءة الأولى قد جاءت بالصيغة المجردة (يقتُل) مضارع (قَتَل)، كما جاءت الثانية بالصيغة المزيدة (يقاتل) مضارع (قاتَل)، وقد وجّه كثيرٌ من أئمة اللغة دلالة الصيغتين وفق الأصل فيهما وذلك على النحو الآتي:

- قراءة الصيغة المجردة:جاء فيها الفعل من باب (فعَل يفعُل)، وهو من القتل الذي هو "إزالة الروح عن الجسد"[١٢١]، ودليلها إجماع السبعة [١٢٢] على الصيغة المجردة في فعل الأمر، يقول تعالى اسمه في الآية نفسها: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ وذلك من قبيل ردِّ ما اُختُلِف فيه إلى ما اُتفق عليه، والمعنى[١٢٣]: نهي المؤمنين عن أن يبدؤوا المشركين بقتلٍ في المسجد الحرام حتى يبدؤوهم به.

- قراءة الصيغة المزيدة:والفعل فيها من القتال الذي هو "المحاربة وتحري القتل"[١٢٤]، وهو على بابه، أعني المفاعلة الواقعة من اثنين. ووجه هذه القراءة[١٢٥] اتفاقهم على صيغة (فاعَل) من فعل الأمر في قوله تعالى بُعَيد هذه الآية: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾[١٢٦]، والمعنى[١٢٧]: نهي المؤمنين عن قصد المشركين بالقتال في المسجد الحرام حتى يكونوا هم أول من يبدأ.

نقاش:

الذي يظهر لي أنّ القراءتين متقاربتان في الدلالة، تقارباً يجعل إحداهما تؤدي إلى الأخرى، دون نظر إلى مسألة وقوع إحداهما من فاعلٍ واحد، ووقوع الأخرى من فاعلين اثنين؛ ألا ترى أنّ القتل يُفضي إلى المقاتلة في الغالب، كما أنّ المقاتلة يقع فيها القتل لا محالة.

يقول ابن خالويه؛ الحسن بن أحمد رحمه الله (ت٣٧٠هـ): "معناهما قريب"[١٢٨].
و يقول مكي بن أبي طالب القيسي:"والقراءتان حسنتان متداخلتان، لأن من قاتل قتل، فبعد قتالٍ قتل"[١٢٩].

وعليه يمكن القول إنّ القراءتين معاً تؤديان معنىً كلياً، هو النهي عن القتل والمقاتلة معاً، يقول القرطبي رحمه الله؛ أبو عبدالله أحمد بن محمد (ت ٦٧١هـ) بعد أن ذكر أن قراءة "ولا تقتلوهم" نصٌ،وأما قراءة "ولا تقاتلوهم" فتنبيهٌ: "لأنه إذا نُهِي عن القتال الذي هو سبب القتل كان دليلاً بيّناً ظاهراً على النهي عن القتل"[١٣٠].

ويرى أبو البقاء العكبري رحمه الله أن الصيغة المجردة فيها نهي عن القتل نفسه، وفي الصيغة المزيدة نهي عن مقدمات القتال [١٣١].

❖ **يمس ويماس**

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (مالم تَمَسوهن) بفتح التاء بغير ألف، وقرأ حمزة والكسائي: (مالم تُماسوهن) بضم التاء وألف[١٣٢].

المس من مسسته أمسه مساً ومسيساً، وهو مسك الشيء بيدك[١٣٣] والفرق بينه وبين اللمس، أنه يقال فيما يكون معه إدراك بحاسة اللمس، أما اللمس فهو لطب الشيء وإن لم يوجد[١٣٤]

وقد جاءت القراءة الأولى: (تمسوهن) بالصغية المجردة، مضارع (مسّ) وجاءت الثانية بالصغية المزيدة (تُماسوهن) مضارع (ماسّ)، وفي دلالة الصيغتين قولان:

أحدهما: أنّ (مسّ) غير (ماسّ)؛ فالثانية تزيد على الأولى معنىً ومبنىً[١٣٥]، وذلك اعتدادٌ بالأصل فيهما، فالصيغة المجردة واقعة من فاعل واحد هو الرجل أعني الزوج، لأنّ الوطء إنما يقع منه دون المرأة، والدليل هو ما يلي:

- إجماع السبعة على الصيغة المجردة في قوله تعالى:(قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ)[١٣٦].
- أن الأفعال المستعملة في غشيان الرجل أكثرها ثلاثية مجردة نحو:طمث كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾[١٣٧] وكذا نكح في قوله عز من قائل: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾[١٣٨].

أما الصيغة المزيدة فبابها المفاعلة أعني أنها واقعة من فاعلين هما الزوج والزوجة، فهما مشتركان في المسيس، فالوطء من الرجل، والتمكين من المرأة،

وكلاهما يلتذ به، واُحتُج لها باتفاقهم على الصيغة المزيدة (تَفَاعَل) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ﴾[١٣٩].

وردّ أبو علي الفارسي هذا الاحتجاج؛ لأنه لا دليل فيه، وذلك أن المفاعلة مقصودة في آية المجادلة، حيث أُخِذ على كل واحد منهما ألا يمس صاحبه[١٤٠].

الثاني: أن الصيغتين متفقتان معنىً[١٤١]، وإن اختلفتا مبنىً، وذلك اعتداد بما يعرض في بابهما من مجيء إحداهما بمعنى الأخرى، ومثلهما: (فعل) و(استفعل) نحو: قرّ واستقر، و عجب واستعجب، وعليه تكون دلالة (ماس) هي نفسها دلالة (مس)

والمعنى[١٤٢] على القراءتين يتوجه إلى المطلقة قبل المس و فرض المهر، فإن المولى تعالى فرض لها المتعة.

نقاش:

يغلب على ظني أن ثمة علاقةً بين الفعلين، تُفضِي بأحدهما إلى الآخر، فـ(مس) منظور فيه إلى الرجل، من حيث كان هو المخاطب في الآية، وهو طالب النكاح عادةً، فيكون المس ابتداءً منه، ثم يكون من الزوجة قبولٌ واشتراكٌ، وعندئذ يقع من كل واحد منهما مماسة لصاحبه. والله وحده أعلم.

- ذهب غير واحد من الأئمة إلى اختيار القراءة بالصيغة المجردة، لأن عليها أكثر القراء، ولأنها أصح في المعنى المقصود إليه[١٤٣]، هذا ما قاله مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله.

ولا أراه مصيباً فيما ذهب إليه؛ فصحة المعنى ليست مرتبطة بصيغة دون أخرى، كيف وقد ثبت أن القراءتين متواترتان بنقل الثقات عنه صلى الله عليه وسلم،

وما أحسن قول الطبري في هذا: "والذي نرى في ذلك أنهما قراءتان صحيحتا المعنى، متفقتا التأويل وإن كان في إحداهما زيادة معنى غير موجبة اختلافاً في الحكم والمفهوم"[١٤٤].

٣- (فعّل) و(أَفْعَل)

(فعّل) و(أَفْعَل) صيغتان مزيدتان بحرف واحد، الأولى مزيدة بالهمزة في أولها، والثانية بتكرير عينها، ولا يخفى على متخصص تعاقب هاتين الصيغتين على الفعل الواحد، نحو: خبّر وأخبر، وفرّح، وأفرح، وكمّل، وأكمل...الخ، ولما كان هذا الأمر شائعاً على لسان العرب، فقد تنبه له النحاة منذ سيبويه رحمه الله، والحديث عنه يعود إلى أولى مراحل التقعيد النحوي، يقول سيبويه في باب عقده بعنوان: "هذا باب افتراق فعَّلت وأفعلت في الفعل للمعنى": "وقد يجيء الشيء على (فعَّلتُ) فيشرك (أفعلتُ) كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرح، وفرَّحته، وإن شئت قلت: افرحته، وغرِم، وغرّمته، وأغرمته إنْ شئت، كما تقول: فزّعته، وأفزعته"[١٤٥].

وتبع سيبويه من جاء بعده من النحاة، وأخذ الحديث عن هذه الظاهرة على أيديهم شكلاً أكثر نضجاً وأدق معالجةً[١٤٦].

أما العلاقة الدلالية بين هاتين الصيغتين اتفاقاً واختلافاً فيمكن تمييز ثلاثة أشكال منها عند النحاة:

أولها: الاتفاق في المعنى: يذهب كثيرٌ من النحاة إلى أن (فعّل) و(أفعل) لغتان فصيحتان متساويتان معنىً، الأولى حجازية، والثانية تميمية، يقول سيبويه رحمه الله: "وقد يجيء (فعّلت) و(أفعلت) المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا"[١٤٧] ويقول

في موضعٍ بعده: "وقد يجيء فعّلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين،... وذلك وعزّت إليه وأوعزت إليه، وخبّرت وأخبرت، وسمّيت وأسميت"(١٤٨).

ويقول ابن السراج؛ محمد بن سهل (ت٣١٦هـ): "ويكون (أفعل) في معنى (فعّل) في لغتين مختلفتين نحو قتلته وأقتلته وأشباه ذلك كثير"(١٤٩)

الثاني: اختلافهما معنى: رصد النحاة مواضع تختلف فيها (فعّل) عن (أفعل) معنىً، وتنفرد كل واحدة منهما بمعنى لا تدل عليه أختها، يقول سيبويه مستأنفاً كلامه السابق الذكر: "وقد يجيئان مفترقين، مثل: علمته وأعلمته، فعلمتُ: أدّبتُ، وأعلمتُ: آذنت،... وآذنت: النداء والتصويت بإعلان"(١٥٠).

ويقول ابن خالويه عنهما: "وتأتيان والمعنى مختلف كقولك: أفرطت: تجاوزت الحد، وفرّطت: قصرت، وتأتي (فعّلت) بما لا تأتي (أفعلت) كقولك: كلمت زيداً، لا يقال أكلمت وأجلست زيداً"(١٥١)

الثالث: تضادهما معنىً:وهو أقل من سابقيه، ويأخذ الاختلاف بينهما شكلاً أبعد ما يكون، إذ تدل كل صيغة على معنى معاكس لأختها، يقول سيبويه: "وتقول: أمرضته أي: جعلته مريضاً، ومرضته، أي قمت عليه ووليتُه، ومثله: أقذيتُ عينيه، أي جعلتها قِذيَة، وقذّيتها: نظّفْتُها"(١٥٢).

وقد ثبت عن السبعة اختلافهم بين (فعّل) و(أفعل) في مواضع كثيرة في القرآن الكريم يعنينا منها ما يلي:-

الموضع	رقم الآية		القراءة
﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾	٩٠	يُنَزِّل	يُنْزِل
﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾	١٢٦	فأُمَتِّعه	فأُمْتِعه
﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ ﴾	١٣٢	وصّى	أوصى
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ﴾	١٨٥	ولتُكَمِّلوا	ولتُكْمِلوا
﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾	٢٨٢	تُذَكِّر	تُذْكِر

❖ يُنَزِّل ويُنْزِل

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يُنْزِل) بتخفيف الزاي، وقرأ الباقون: (يُنزِّل) بتشديدها(١٥٣).

- قراءة التشديد (يُنزِّل) على (يفعَّل) مضارع نزّل على(فعّل).
- قراءة التخفيف: (يُنْزِل) على (يُفْعِل) مضارع (أنزل) على (أَفْعَلَ)، والفعلان كلاهما متعدٍ، الأول بتكرير عينه، والثاني بالهمزة، أما مجردهما (نزل) فلازم كجلس وقعد ووقف.

وفي توجيه القراءتين قولان لا يخرجان عن أشكال العلاقة الدلالية السالفة الذكر.

أولهما: أن القراءتين مختلفتان معنىً، فقراءة التشديد تدل على تكرار النزول ومداومته، وقراءة التخفيف معناها ماليس كذلك[١٥٤] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾[١٥٥]، فلمّا كان نزول القرآن على فترات اُستعمِل معه (نزّل)، واستعمل (أنزل) مع التوراة والإنجيل حيث كان نزولهما دفعة واحدة.

ثانيهما: أن القراءتين متفقتان معنًى، فهما لغتان دلالتهما واحدة.

نقاش:

يغلب على ظني اتفاق القراءتين دلالةً استناداً إلى الأمور التالية:

١- الجانب التقعيدي، فقد استقر في الدرس الصرفي أنّ (فعّل) و(أَفْعَل) من هذا المثال متفقا الدلالة؛ يقول سيبويه رحمه الله بعد أنْ ذكر أنّ (فرّح) و(أفرح) بمعنىً: "ومثل فرّحت وأفرحت أنزلت ونزّلت"[١٥٦].

٢- دلالة (فعّل) على ما يتكرر وقوعه، ودلالة (أفعل) على مالا يتكرر غير مطردة، وإذا كانت سائغة في آية سورة آل عمران التي سلف ذكرها، فإنه لم يتفق عليها في نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[١٥٧] حيث استعمل (فَعّل) مع قوله: (جملة واحدة).

٣_ استعمال مصدر أحد الفعلين مع الآخر؛ انظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾[١٥٨] على قراءة ابن كثير (وننزل) بنونين، مع تخفيف الزاي[١٥٩]، ترى كيف جمع بين مضارع (أنزل) ومصدر (نزَّل).

٤_ نصَّ غير واحد من أئمة اللغة على أن الفعلين متساويان معنىً، جاء في لسان العرب ما نصه: (وننزله، وأنزله، ونزله بمعنى)[١٦٠].

وفي تضعيف القول بانعقاد تلك الدلالة يقول ابن أبي مريم؛ نصر بن علي الشيرازي (ت٥٦٥هـ): "وهما لغتان في متعدي (نزل) أعني نزلته وأنزلته، وبعضهم يجعل المشدد لّما يتكرر إنزاله، والمخفف فيما لا يتكرر، وقد ضعفه المحققون"[١٦١]، هذا والله وحده أعلم.

❖ متَّع، وأمتع:

قرأ السبعة عدا ابن عامر: (فأُمَتِّعه) بفتح الميم وتشديد التاء، وقرأ ابن عامر (فأُمْتِعه)، بتسكين الميم وتخفيف التاء[١٦٢]، ويمكن توجيه القراءتين على النحو التالي:

- قراءة: (أُمَتِّع): مضارع (متّع)، على (فعّل)،وعليها جُل القرأة، وهي اختيار[١٦٣] أئمة اللغة كأبي عبيد وأبي حاتم، وأبي على الفارسي، ومكي بن أبي طالب القيسي، ويقويها إجماعهم على التشديد في نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا ﴾[١٦٤]، وعامة ما في القرآن من هذا الفعل جاء مشدداً، ولاخلاف في أن ردّ ما أُختلف فيه إلى ما أُتفق عليه أولى.
- قراءة (أُمْتِع): مضارع (أمتع) على (أفعل)، والحجة فيها أن (أمتع) لغة[١٦٥] في (متَّع) مثل فرَّح وأفرح.

نقاش:

جلُّ أهل اللغة على أن القراءتين بمعنىً، وزاد ابن خالويه[١٦٦]، ومكي بن أبي طالب القيسي[١٦٧]، في قراءة التشديد معنى التكرير، ولا أتفق معهما فيما ذهبا إليه،

ويرجح عندي أنّ القراءتين تجمعهما رؤية دلالية واحدة؛ فتحليلهما في إطار الظاهرة اللهجية أوفق، يؤكد ذلك عندي ما يلي:

١- جاء في لسان العرب ما يؤكد مذهب الجمهور، ونصه: "ومتع الله به فلاناً تمتيعاً، وأمتعه به إمتاعاً بمعنى واحد"[١٦٨].

٢- كلمة (قليلاً) الواردة في الآية نفسها، حيث تبعد معها دلالة التكثير والتكرير.

ومعنى الآية[١٦٩]، أن المولى تبارك وتعالى قال:ومن كفر بي فإني أرزقه من الثمرات قليلا في الدنيا إلى أن يأتيه أجله.

❖ وصَّى وأوصى

قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (وصّى) بتشديد الصاد دون همزة، وقرأ نافع وابن عامر(أوصَى) بتخفيف الصاد وهمزة[١٧٠] في أول الفعل.

ظاهرٌ أن القراءة الأولى جاء فيها الفعل على (فعّل) وفي الثانية جاء على (أفعل)، واُحتُج للقراءة الأولى بإجماع السبعة على (فعّل) في نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ﴾[١٧١]، كما اُحْتُج للثانية بإجماعهم على مضارع (أفعل) في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾[١٧٢].

نقاش:

جُلّ أهل اللغة على أنهما لغتان[١٧٣] بمعنى واحد، وهو: عهد إليهم، أي[١٧٤]: عهد إبراهيم عليه السلام إلى بنيه بالملة أو بالكلمة التي هي قوله تعالى قبل: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١٧٥].

وذهب الطبري[١٧٦] ومكي بن أبي طالب القيسي[١٧٧] إلى أنهما وإن كانتا لغتين، فإن في قراءة التشديد معنى التكرير، فيكون المعنى: عهد إليهم عهداً بعد عهد.

وأجدني أميل إلى رأي الجمهور، حيث نصّ غيرُ واحد من الأئمة على استوائهما معنًى، يقول أبو علي الفارسي رحمه الله: "لا أرى من شدد ذهب فيه إلى التكثير، وإنما وصّى مثل أوصى"[١٧٨] ويؤكد هذا الاستعمالُ المعجميُّ، جاء في لسان العرب ما نصه: "وأوصيه ووصيته إيصاءً وتوصية بمعنىً"[١٧٩].

❖ تُكْمِل وتُكَمِّل

قرأ السبعة: (ولتُكْمِلوا) بتخفيف الميم، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (ولتكمِّلوا) بتشديدها[١٨٠] والكمال هو التمام

وإكمال العدة[١٨١] هنا: صيام ما أُفطِر من رمضان لمرض أو سفر.

(ولتكملوا) وهي مضارع (أكمل)، ويحتجُّ لها [١٨٢] بإجماعهم على صيغة (أفعل) في قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[١٨٣]، زد على ذلك ما فيها من الخفة.

أما قراءة التشديد: (ولتكمّلوا) مضارع (كمّل) فيُحتجّ لها [١٨٤] بقولهم: "تكملة الثلاثين".

نقاش:

غير خافٍ اتفاق معظم القراء على صيغة (أفعل)، وانفراد عاصم بصيغة (فعّل) في رواية، ومع الاتفاق على خفة الأولى ههنا، فالذي أراه هو اتفاقهما دلالةً، غاية ما في الأمر أنّ الأولى منظور فيها إلى أن عقدَ شهر رمضان عقدٌ واحد، والثانية نُظِر فيها

إلى تكرير فعل الصيام، في الشهر إلى إكمال عدته[١٨٥]، ومما يؤكد ما ذهبتُ إليه ما يلي:

- استعمال (فعّل) موضع (أفعل) مسلكٌ مألوفٌ في الدرس الصرفي، والعرب تفعل ذلك كثيراً، ومنه قول النابغة:

فكمّلتْ مائةً فيها حمامتُها وأَسْرَعَتْ حِسْبةً في ذلك العَدَدِ[١٨٦]

- نصَّ غير واحد على أنهما لغتان بمعنىً[١٨٧].
- جاء في لسان العرب أنّ أكمله واستكمله وكمّله: أتمه[١٨٨].

❖ تُذْكِر و تُذكِّر

قرأ أبو عمر وابن كثير: (فتُذكِر) بتخفيف الكاف، وقرأ الباقون: (فتُذَكِّر) بتشديدها[١٨٩].

- الذِّكرُ: حفظ الشيء، والذِّكْر والذكرى: نقيض النسيان[١٩٠]، وهو ضربان: ذكر القلب، وذكر اللسان[١٩١].

ويمكن توجيه القراءتين على النحو الآتي:

- القراءة بصيغة (فعّل): (تُذكِّر) مضارع (ذكّر) على (فعّل)، ومعناها: التذكير[١٩٢]، والفعل متعد بالتضعيف إلى مفعولين، الأول مذكور وهو (الأخرى)، والثاني محذوف تقديره: الشهادة.
- القراءة بصيغة (أفْعَلُ): (تُذْكِر) مضارع (أذكر) على (أفعل)، والفعل متعدٍ بالهمزة إلى مفعولين.

وفي دلالة القراءتين قولان:

الأول: اتحاد الدلالة في (تُذَكِّر) و(تُذكِر)، فكلاهما من التذكير، و القراءتان بمعنى واحد، هو: فإن لم يكن الشاهدان رجلين فرجل وامرأتان، كي تُذَكِّر إحداهما الأخرى إن ضلت[١٩٣]، وتكون دلالة (أفعل) (وفعّل) إجمالاً هي هي.

الثاني: اختلاف الدلالة، ومضمونه اختلاف دلالة (تُذكِر) عن أختها؛ فليس معناها من التذكير،بل من (الذَّكَر) الذي هو ضد الأنثى، أي أنها تُصيَّر أختها ذَكَراً في الحكم[١٩٤]، و المعنى: أنّ إحدى المرأتين إذا شهدتْ مع أختها، جعلتها كالرجل الذي لا يحتاج إلى غيره في الشهادة، والفعل على هذا متعدٍ إلى مفعول واحد هو (الأخرى).

نقاش:

لا شكّ عندي في أنّ الأول هو الوجه، استناداً للأمور التالية

- موافقته لما اُشتهر في الدرس الصرفي من مجيء (فعّل) و (أفعل) بمعنًى واحد.
- الضلال في قوله تعالى: (أن تضل)، فُسِّر بـ (النسيان)[١٩٥] ويناسبه أن يقابله ما هو ضده، وهو التذكير.
- جاء في لسان العرب: أن أذكرته غيري وذكّرته بمعنىً[١٩٦].

وأمّا الوجه الثاني فلعلّ من قال به اعتدّ بقول العرب: أذكرت المرأة فهي مُذكِر إذا ولدت ذَكَراً [١٩٧] ويعتوره الضعف من وجهين:

- ضعفه في ذاته من حيث بُعْد المعنى؛ ألا ترى أن نهوض المرأتين بالشهادة لا يجعل منهما رجلين في الحقيقة، ولذا تظل الحاجة قائمة إلى رجلٍ لإنفاذ الشهادة [١٩٨]، يقول عنه الطبري رحمه الله: "تأويل خطأ لا معنى له"[١٩٩]، ويُعلق عليه أبو علي الفارسي رحمه الله بقوله: "وليس هو في المعنى بالقوي"[٢٠٠].
- ضعفه من حيثُ قلة القائلين به،ومخالفته لما أَجمع عليه الأئمة، مع عدم الدليل والنظير.

٤- (فعّل) و (فاعَل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً﴾	٢٤٥	يضعِّف	يضاعِف

قرأ ابن كثير وابن عامر: (فيضعِّفه) بتشديد العين دون ألف، وقرأ الباقون: (فيضاعفه) بتخفيف العين[٢٠١]، وألف قبلها.

القراءة الأولى: (فيضعفه): على (يُفَعِّل) مضارع (فعّلَ)

القراءة الثانية: (فيُضاعِف): على (يُفَاعِل) مضارع (فاعَل)

وفي توجيه دلالة القراءتين قولان:

أولهما: أن القراءتين تجمعهما رؤية دلالية احدة، والفعلان مما اختلف بناءً واتفق معنىً، فهما لغتان بمعنى واحد[٢٠٢]، ولهذا نظائر كثيرة منها: عليت الرجل وعاليته، وبعّد، وباعد، وصعّر خده، وصاعر..... الخ، وإلى هذه القول ذهب جل

أئمة اللغة كأبي علي الفارسي وأبي منصور الأزهري، أحمد بن محمد (ت ٣٧٠هـ)، وابن قتيبة.

الثاني: أن القراءتين مختلفتان دلالةً، والفعلان مما اختلف بناءً ومعنىً، فـ (فعّل) منهما يدل على التكرير ومداومة الفعل شيئاً بعد شيء، وهو الأصل في باب (فعّل)، يقال: غلّق الأبواب، إذا فعل ذلك شيئاً بعد شيء[٢٠٣]، وغلَق إذا فعله مرة واحدة.

أما (فاعَل) منه فيدل على تكثير الفعل، فهو من باب المفاعلة الواقعة من واحد، وإلى هذا القول ذهب ابن خالويه[٢٠٤] ومكي بن أبي طالب القيسي[٢٠٥]، رحمهما الله، وذكر الثاني حكاية أبي عمرو: أن (ضاعف) أكثر من (ضّعف)، لأن (ضعّفت) معناه: مرتان.

واُحتُج بقول العرب: ضعفت درهمك، أي جعلته درهمين، وضاعفته، أي جعلته أكثر من درهمين.

ويرى من ذهب إلى هذا القول أن (يضاعف) أولى من (يضعِّف)[٢٠٦]، لمناسبة الأول للمزية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وهي مضاعفة الأجر على الحسنة الواحدة كما في قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٢٠٧].

نقاش:

الذي يظهر لي صوابه هو قول الجمهور يؤيده عندي ما يلي:

- جريانه على ما استقر في الدرس الصرفي من تعاقب الصيغتين على المعنى الواحد؛ يقول ابن قتيبة ما نصه: "وقد تأتي (فاعَلت) و(فعّلت) بمعنى واحد، قالوا: ضعّفت وضاعفت.."[٢٠٨].

- نصٌّ غير واحد من أئمة اللغة على أنهما بمعنًى، يقول أبو منصور الأزهري: "يضاعِف و يُضَعّف معناهما واحد"[٢٠٩].

كما جاء في لسان العرب: (.... وضعّفته وأضعفته وضاعفته بمعنىً)[٢١٠]، فالفعلان يدلان على الزيادة في الأجر،

- إفادة معنى التكثير جاءت من النعت في قوله بعدُ:(أَضْعَافًا كَثِيرَةً). والله وحد أعلم

٥ - (إفعُلْ) و (إفعِلْ)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾	٢٦٠	فصُرهن	فصِرهن

قرأ السبعة عدا حمزة: (فصُرهن) بضم الصاد، وقرأ حمزة بكسرها[٢١١] (صِرهن): اِفْعَلْ من (ص.و.ر) والنظرة المعجمية لهذا الجذر تكشف عن دورانه حول معنيين اثنين هما[٢١٢]:

١ - الإمالة: فالصور: الميل، والرجل يصور عنقه إلى الشيء إذا مال نحوه بعنقه، والنعت: أصور صوراء، والجمع صُور، وصاره يصُوره ويصِيره أي: أماله.

٢ - التقطيع، يقال: صرت الشيء، إذا قطعته وفصلته.

وهو فعل أمر، وأصل (صرهن): اصْوُرهن، فنقلت ضمة الواو إلى الصاد، فسقطت همزة الوصل، لأنه إنما جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، فالتقى ساكنان: عين الكلمة (الواو) ولامها (الراء)، فحذفت العين،لأنها حرف مدّ، فصار الفعل على (فُلْهن)[٢١٣].

والضم والكسر في هذا الفعل لغتان بمعنى واحد[٢١٤]، والقراءتان كلامها يحتمل معنيين[٢١٥]:

أحدهما: الإمالة، أي: اضممهن إليك[٢١٦] و(إليك) – وفق هذا- متعلق بـ(صرهن) وفي الكلام حذفٌ تقديره: فأملهن إليك ثم قطعهن، فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، ومن استعماله بهذا المعنى قول إبراهيم بن هرمة:

اللهُ يَعْلَمُ أننا في تَلَفّتِنا ... يومَ الفِراقِ إلى أَحْبَابِنا صُوْرُ[٢١٧]

صُور واحده: أصور، ومعناه:مائلين.

الآخر: التقطيع، أي: قطعهن، و(إليك) عندئذ متعلق بـ (خُذ)، ولا حذف ولا إضمار في الكلام، وعلى هذا المعنى

قول توبة بن الحمير:

فلمّا دخلت الحبلَ أطّتْ نُسوعُهُ ... وأطرافُ عِيدانٍ شَديدٍ أسُورُها

فمدتْ لي الأَسْبَابَ حتَى بَلغْتُها ... برِفْقِي وقَدْ كادَ ارْتِقَائي يَصُورُها[٢١٨]

أي يقطعها.

وعلى هذا، أعني استواء القراءتين معنىً، جُلُّ أهل اللغة، ونقل مكي بن أبي طالب القيسي دون نسبة تخصيص كل واحدة منهما بمعنىً، فالتقطيع لقراءة الكسر، والإمالة لقراءة الضم[٢١٩].

المبحث الثالث:

اختلاف البنية مع اختلاف الدلالة

١ - (فعَل) و(فعّل)

الموضع	رقم الآية		القراءة
﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾	١٠	يَكْذِب	يُكذِّب

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (يَكذِبون) بفتح الياء وتخفيف الذال،وقرأ الباقون (يُكذّبون) بضم الياء وتشديد الذال[٢٢٠].

جليٌ أن الصيغة المجردة (يَكْذِبون) مضارع (كَذَب) على (فعل) من باب (فعَل يفعِل)، أما الصغية المزيدة (يُكَذِّبون) فهي مضارع (كذَّب) على (فعَّل)، وبينهما اختلاف ظاهر في المعنى، فالكذب هو[٢٢١] فعل الذات، والتكذيب نسبة الغير إلى الكذب صادقاً كان أم كاذباً، وما ورد في القرآن منه من قبيل تكذيب الصادق[٢٢٢]. ويمكن توجيه القراءتين على النحو التالي:

القراءة بالصيغة المجردة:معناها: كَذَب[٢٢٣] المنافقون في قولهم: آمنا بالله واليوم الآخر، وفي الآية وعيدٌ من الله تعالى لهم بالعذاب الأليم بسبب كذبهم في قولهم هذا، و(ما) الداخلة على الفعل مصدرية، أي[٢٢٤]: ولهم عذاب أليم بكذبهم، والفعل غير متعدٍ، وفي استعمال الصيغة المجردة هنا مطابقة[٢٢٥] الكلام لما قبله وما بعده فقد قال تعالى قبل هذا: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٢٦] فأخبر أنهم كاذبون في قولهم ذلك، كما قال بعده:﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[٢٢٧] ففي قولهم للشياطين: (إنا معكم) دليلٌ على كذبهم

في إدعاء الإيمان، ثم إن المولى تبارك وتعالى حكَم بكذبهم حيث قال فيهم: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ (٢٢٨).

- القراءة بالصيغة المزيدة: مضمونها: تكذيب(٢٢٩) المنافقين محمداً صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من عند الله، ويكون الوعيد في الآية لهم بالعذاب الأليم بسبب تكذيبهم، والفعل متعدٍ، ومفعوله محذوف، لفهم المعنى، أي(٢٣٠): ولهم عذاب أليم بسبب تكذيبهم لما جاء به نبيهم صلى الله عليه وسلم من عند ربه.

وفي القراءة بهذه الصيغة مطابقة(٢٣١) لها بما قبلها، حيث يقول تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗا﴾(٢٣٢)، فهم مكذِّبون، لأنّ مَن كان في قلبه مرض وهو الشك، لا محالة سيفضي به إلى الجحد والتكذيب.

نقاش:

ظاهرٌ أنّ القراءتين مختلفتان بنيةً ودلالةً، مع أنّ المراد بهما واحدٌ هو المنافقون، وقد عقد أبو عمرو الداني باباً سماه: "اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد من أجل عدم تضاد اجتماعهما فيه" (٢٣٣)

والذي يظهر لي أنّنا أمام صورة من صور الإعجاز اللغوي؛ يتجلى هذا في دلالة القراءتين على معنيين مختلفين دون أدنى تضارب أو تناقض، بل هو التنوع والتغاير، زدْ على ذلك ما أضفاه هذا الاختلاف من توسُّع دلالي لحاصل القراءتين مفاده: أنّ المنافقين لهم عذاب أليم بسبب كذبهم وتكذيبهم معاً. وفي هذا إشارة لطيفة إلى أنّ المنافقين قد جمعوا بين الأثمين: الكذب والتكذيب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية؛ أحمد بن عبدالحليم (ت ٧٢٨هـ) رحمه الله موضحاً حقيقة جمعهم بين الأمرين:

"فإنّهم كذبوا في قولهم: (آمنا بالله وباليوم الآخر)، وكذّبوا الرسول في الباطن وإنْ صدقوه في الظاهر"[٢٣٤]، ويقول ابن كثير؛إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) رحمه الله عنهم: "وقد كانوا متصفين بهذا وهذا، فإنّهم كانوا كَذَبة ويكذّبون بالغيب"[٢٣٥].

ويغلب على ظني أنّ سرّ هذا الإعجاز يكمن في أن الصيغتين تجمعهما علاقتان مختلفتان في آنٍ واحد: إحداهما: علاقة العموم والخصوص؛ فالتكذيب أعمُّ من الكذب[٢٣٦]، ألا ترى أن كل من كذّب صادقاً فقد كذَب في فعله، وليس كلُّ من كذَب مُكذِباً، ثم إن المولى عز وجل قد حكى ما وقع من تكذيب الرسل، حيث يقول: ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ ﴾[٢٣٧].

الأخرى: علاقة التقارب والتداخل بينهما؛حتى أنهما ترجعان إلى معنى واحد،" لأن من كذّب رسالة الرسل وحجة النبوة، فهو كاذب على الله، ومن كذب على الله وجحد تنزيله فهو مُكذِّبٌ بما أنزل الله"[٢٣٨]. والله وحده أعلم

٢ - (فعل) و(تفعّل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿ فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾	٢٢٢	يَطْهُر	يَطَّهَّر

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص (يطْهُرن) مخففة الطاء مضمومة الهاء، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل: (يطّهَّرن) مشددة الطاء مفتوحة الهاء[٢٣٩].

القراءتان من طهُرت المرأة تطهر طُهْراً وطهارةً: خلاف طمثت، والطهارة نوعان، طهارة جسم، وطهارة نفس[٢٤٠].

وقد جاءت القراءة الأولى (يطْهُرن) بالصيغة المجردة، مضارع (طهُر) على (فعُل) من باب (فعُل يفعُل)، وجاءت الثانية (يطّهَّرن) بالصيغة المزيدة، مضارع (تطَهّر) على (تفَعّل) وأصلها: يتطهرن، ثم أدغمت التاء في الطاء، لقرب مخرجيهما، وبين القراءتين اختلافٌ في المعنى، يضيق حيناً ويتسع حيناً آخر، بيانه كالتالي:

- الصيغة المجردة: (يطْهُرن) معناَهَا: انقطاع الدم بعد الحيض[٢٤١].

المعنى[٢٤٢] يسألونك عن الحيض، قل هو أذى، فلا تقربوا نساءكم وقت حيضهن حتى ينقطع عنهن الدم ويطْهُرن. وإنما ينعقد هذا المعنى، وتتم الفائدة من مجموع الفعلين: (حتى يطهرن) و (فإذا تطهّرن)، حيث يقصد بالأول انقطاع الدم،وبالثاني التطهر بالماء، وهما الشرطان الواجب تحققهما لوطء الحائض، فقد انعقد الإجماع كما ذكر الطبري رحمه الله على أنه يحرم على الرجل أن يَقْرب امرأته إذا انقطع دم حيضها حتى تغتسل بالماء، ومن هنا كانت المرأة حال انقطاع دم الحيض عنها دون غسل في حكم الحائض من حيث: منعها عن الصلاة والتلاوة، وجواز مراجعة زوجها لها إذا كانت مطلقة، و منع الجماع.

وعليه فإن الحكم المذكور لم يكن لينعقد بذكر الفعل لأول دون الثاني؛ لأن ذلك سيفضي إلى القول بجواز وطء الحائض حال انقطاع الدم وإن لم تتطهر بالماء، وهو خلاف المجمع عليه.

واُستدل[٢٤٣] على هذه القراءة بقول العرب: طهُرت المرأة فهي طاهر، واختارها غير واحد، منهم مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله، مبيناً أنها تمتاز عن القراءة بالصيغة المزيدة بأنّ فيها دليلاً على[٢٤٤] أنّ انقطاعَ الدم شرطٌ للوطء المذكور.

- الصيغة المزيدة: (يطّهرن): معناها الاغتسال بالماء[٢٤٥]، ودليلها إجماعهم على (تفعَّل) في قوله تعالى في الآية نفسها ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، ويؤكدها أيضا إجماعهم على الصيغة عينها لكن بفعل الأمر في قوله عزّ من قائل: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[٢٤٦].

والمعنى:... ولا تقربوا نساءكم وقت حيضهن، حتى يغتسلن فيتطهرن من الحيض بعد انقطاعه.

فالصيغة المزيدة تدل بذاتها ليس بمجموعها مع فعل آخر على مضمون الإجماع السالف الذكر، وهو حرمة وطء الحائض قبل الغسل، ولهذا اختارها جماعة منهم: الطبري[٢٤٧]، وأبو علي الفارسي، يقول: "لأنها ما لم تتطهر في حكم الحيض"[٢٤٨]، وجليٌ أن هذه الصيغة تخلو من شرط انقطاع الدم.

نقاش:

بين القراءتين اختلافٌ في الدلالة ظاهرٌ؛ وليس هذا بالذي يُسوّغ لأحدٍ اختيار قراءة على أخرى، ولا مشاحة في أنّ من ذهب هذا المذهب قد جانب الصواب، والثابت عند المفسرين أنّه يتحصّل من مجموع القراءتين أمران اثنان [٢٤٩]:

الأول: أنّه لا يجوز للزوج أنْ يقرب زوجته الحائض حتى يحصل انقطاع الدّم.

الثاني: انّه لا يجوز له قربانها حتى تتطهر بالماء.

والذي يغلب على ظني أنّ القراءتين تضافرتا معاً في تقرير الحكم الفقهي في هذه المسألة؛ غاية ما في الأمر انّ قراءة التخفيف منظورٌ فيها إلى أصل الطهر، وهو انقطاع الدّم، والذي يتبعه لا محالة التطهر بالماء، بدليل استعمال الفاء، والصيغة المجردة (تفعّل) التي تدل على التطهر في قوله تعالى بعدُ: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾، أمّا قراءة التشديد فمراعًى فيها ابتداءً التطهر بالماء الذي يسبقه لا محالة انقطاع الدّم. يؤكد هذا عندي ما ذكره ابن عطية، ومفاده: أن كل واحدة من هاتين القراءتين تحتمل أنْ يُراد بها انقطاع الدم وأنْ يُراد بها التطهر بالماء [٢٥٠].

وبهذا تحصّل من مجموع القراءتين الشرطين اللذين وضعهما العلماء لجواز وطء الحائض؛ أعني انقطاع الدم والتطهر معاً، وفي هذا من الإعجاز ما لا يخفى والله وحده أعلم.

تمَّ بحمد الله

الخاتمـة

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على ما أنعم به من تيسير إعداد هذا البحث الذي أسفر عن نتائج أهمها ما يلي:

١- اتخذت العلاقة بين البنية والدلالة في أبنية الفعل المختلفة ثلاثة أشكال رئيسة، هي: اختلاف البنية مع اتفاق الدلالة، واختلاف البنية مع جواز اتفاق الدلالة واختلافها، واختلاف البنية مع اختلاف الدلالة.

٢- اشتملت الدراسة الإحصائية على عشرة مواضع لاختلاف أبنية الفعلية، يمثلها ثمانية عشر مثالاً، اندرج معظمها تحت اختلاف البنية مع جواز اتفاق الدلالة واختلافها.

٣- أثبتت الدراسة فعلياً أنّ كلّ واحدة من القراءات الواردة في أبنية الفعل حجة في ذاتها، وما منْ قراءة رُدتْ أو ضُعفت من أي وجه من الوجوه إلا وثبت لها في الواقع العلمي ما لأختها من كمال الصحة وتمام الحجية.

٤- اختلاف القراءات القرآنية في أبنية الفعل اختلاف تنوع للمعنى وإثراء للدلالة، لا تضارب فيه ولا تناقض البتة.

٥- يُحقِق اختلاف أبنية الفعل وظيفة دلالية غاية في الأهمية؛ وهي توسيع المعنى و، والجمع بين الأحكام الفقهية المختلفة.

٦- تحقق في كثير من أمثلة الفعل اختلافُ الدلالة من جهة واتفاقها من جهة أخرى في الفعل نفسه، وهذا ضربٌ من الإعجاز البياني.

٧- توصي الدراسة بتعقب المؤلفات التي اتخذ أصحابها مواقف سلبية من القراءات القرآنية، ووضعها في الميزان العلمي، وذلك في المستويات: النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية.

٨- توصي الدراسة بالبحث في أثر اختلاف القراءات القرآنية في المستويات الأربعة في التفسير عموماً، وفي توجيه الأحكام الفقهية تحديداً.

ثبت المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم**

- الدوريات: مجلة البحوث الإسلامية، العدد الخامس والثلاثون، من ذي القعدة إلى صفر ١٤١٢-١٤١٣هـ.

❖ **الكتب:**

- الآمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء،تحقيق: كرنكو، ط(١)، دار الجليل، بيروت، ١٤١١هـ -١٩٩١م.
- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث و الأثر، أشرف عليه: علي حسن فاعور، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢١هـ
- الأزهري؛ الشيخ خالد، التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر، بيروت.
- الأزهري؛ أبو منصور، معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش و عوض بن محمد القوزي، ط(١)، ١٤١٢هـ -١٩٩١م.
- الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت
- الأصفهاني؛ الراغب، المفردات في غريب القرآن الكريم، تحقيق: محمد سعيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- الأصفهاني؛ أبو فرج، الأغاني، دار الكتب المصرية.
- الأنباري؛ أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٨٢م.

- الأنصاري؛ أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط(١)، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- البخاري؛ الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- صحيح الأدب المفرد، بقلم محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة دار الصديق، الجبيل الصناعية، ١٤٠٤هـ -١٩٩٤م.
- صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت.
- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- البنا؛ أحمد محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت.
- البيلي؛ أحمد، الاختلاف بين القراءات، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- توبة بن الحمير،ديوانه، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.
- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد القاسم، ط١، مطبعة الرسالة، سوريا، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨
- ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجندي؛ أحمد علم الدين دراسة، في صيغتي (فعّل) و(أفعل)، بحث منشور في مجلة اللغة العربية القاهرة عدد: ٣١، ١٩٧٣م.

- ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، ط٣، دار الشروق، بيروت، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م
- الخراط؛ أحمد محمد، معجم مفردات الإبدال والإعلان في القرآن الكريم، ط(١)، دمشق، دار القلم، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- الحسيني؛ فوزية سليمان، صيغة فاعَل دراسة لغوية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ-١٩٩٥م
- ابن حنبل؛ أحمد، مسند أحمد بن حنبل، المكتب الاسلامي.
- أبو حيان الأندلسي؛ البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- البحر المحيط في التفسير، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
- الداني؛ أبو عمرو، الأحرف السبعة، تحقيق: عبدالمهيمن طحان ط١، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اتو برتزل.
- جامع البيان في القراءات السبع، (من سورة الأعراف إلى سورة القصص) تحقيق: سامي عمر الصبة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- الذهبي؛ شمس الدين، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: طيار آلتى فولاج، استانبول، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

- أبو راس؛ منصور سعيد أحمد، اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية؛ توجيهه وأثره في المعنى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.
- الزجاج؛ أبو إسحق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط(١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الزرقاني؛ محمد عبد العظيم، تحقي: فواز أحمد زمرلي، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط(١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الزمخشري؛ أبو القاسم، المستقصى في أمثال العرب، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.
- ابن زمول؛ محمد بن عمر بن سالم، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى،١٤١٢-١٤١٣هـ.
- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: احمد شاكر، وعبدالسلام هارون، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م
- ابن سلمان؛ عبد القادر؛ الاختلاف الصرفي في القراءات العشر المتواترة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠٠٦م.
- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط،دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٦هـ

- السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، ط١، دار النصر للطباعة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
- السيوطي؛ جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، طبعة بيروت، ١٨٧٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،عناية: السيد محمد بدر الدين النعساني، ط(١)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٢٧هـ.
- الشافعي؛ مسند الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: سالم بن غرم الله الزهراني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القري،١٤٢٦هـ.
- الطبري؛ أبو جعفر، تفسير الطبري (جامع البيان في تاويل آي القرآن)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- طرفة بن العبد، ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢هـ-٢٠٠م
- العباسي، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص، دار البهية، ١٣١٦هـ.
- عبد الباقي؛ محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م
- ابن عصفور، الممتع في التصريف تحقيق: فخر الدين قباوة، ط(١)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

- ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عناية: مجدي مكي،دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ.
- العكبري؛ أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجادي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه
- أبو على الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط١، دار المامون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- الفراء، معاني القرآن، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ابن قتيبة؛ أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القرطبي؛ أبو بكر، الجامع لأحكام القرآن الكريم، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
- القيسي؛ مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، عناية القارئ: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، بمبي.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، تخريج وتعليق: مازن الجصلي، ط١، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.
- المبرّد؛ أبو العباس،المقتضب،تحقيق:محمد عبد الخالق عظيمة، ط(٢)القاهرة، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

- ابن مجاهد،السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
- محيسن؛ محمد سالم،المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ط٢، دار الجيل، بيروت،١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
- ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، حقيق: عمر حمدان القبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ.
- مسلم، صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- أبو مغلي؛ عماد عادل، أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة؛ دراسة ونقد، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثلاثون (٢) - حزيران ٢٠١٣م.
- ابن منظور، لسان العرب ط١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
- النابغة الذبياني؛ ديوانه، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
- النحاس؛ أبو جعفر، إعراب القران، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ١٤٠٥-١٩٨٥م
- النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، حيدر آباد، ١٣٣٤هـ -١٣٤٢هـ.
- هارون؛ عبد السلام محمد، معجم الشواهد العربية، ط(١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- ابن هرمة؛ إبراهيم، ديوانه، تحقيق: محمد نفاح وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

- الهيثمي؛ الحافظ نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط (٣)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- وهبة؛ مجدي وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط (١)، مكتبة البيان، بيروت، ١٩٨٤م
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

الهوامش والتعليقات:

١) ابن الجزري، منجد المقرئين و مرشدالطالبين: ٦١

٢) انظر: محيسن؛ محمد سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة: ٧٢

٣) انظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٨١

٤) قرأ عاصم والكسائي بإثبات ألف بعد الميم، وقرأ الباقون بحذفها. انظر: السبعة:١٠٤

٥) سورة الفاتحة، الآية: ٤

٦)السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٨

٧) المرجع السابق: ١/ ٤٩

٨) انظر:ابن مجاهد، السبعة: ١٨٦، القيسي؛ مكي بن أبي طالب، التبصرة:٢٧٢

٩) انظر:ابن منظور، لسان العرب: (ع.س.ي)

١٠) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٤/ ٤٤٢، القرطبي، الجامع: ٤/ ٢٣٠

١١) انظر: الفارسي؛ أبو علي، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٠، القيسي؛ مكي بن أبي طالب، الكشف، ١/ ٣٠٣، أبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ٥٧٠ – ٥٧١

١٢) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٠، الكشف ١/ ٣٠٣، ابن أبي مريم، الموضح: ١/ ٣٣٥، العكبري؛ أبو البقاء، التبيان: ١/ ١٩٦، البحر المحيط: ٢/ ٥٧١

١٣) انظر: قوله في: البحر المحيط: ٢/ ٥٧١

١٤) جزء من آية في: سورة الإسراء، الآية:٨، وسورة التحريم، الآية: ٨

١٥) انظر: قوله في: الكشف: ١/ ٣٠٣

١٦) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٠، الكشف، ١/ ٣٠٣، الدر المصون: ٢/ ٥١٥-٥١٦، البحر المحيط: ٢/ ٥٧٠ – ٥٧١

١٧) انظر لسان العرب (ع. س. ي).

١٨) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٠، الموضح: ١/ ٣٣٥، التبيان: ١/ ١٩٦

١٩) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٠، الموضح: ١/ ٣٣٥

٢٠) البحر المحيط: ٢/ ٥٧١.

٢١) انظر: السبعة: ١٩، التبصرة:٢٨٠

٢٢) انظر:الجوهري، الصحاح: (ن. ع. م)

٢٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٩، الجامع: ٤/ ٣٦٢، البحر المحيط، ٢/ ٦٨٨.

٢٤) انظر الحجة: للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٩

٢٥) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ١٠٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٨، الكشف: ١/ ٣١٦، الدر المصون:٢/ ٦٠٨، الموضح: ١/ ٣٤٨، التبيان: ١/ ٢٢١، البحر المحيط: ٢/ ٦٨٩

٢٦) البيت من بحر الوافر، في ديوان الشاعر: ٤٥، والشاهد في كتاب سيبويه:٤/ ٤٤٠، المقتضب: ٢/ ١٤٠، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٨، الخصائص: ٢/ ٢٢٨، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١/ ١٢٢، شرح المفصل: ٧/ ١٢٧، الخزانة: ٤/ ١٠١، لسان العرب (ب.ر.ر)

وفي البيت رواية أخرى هي:

مَا أَفَلَّتْ قَدَمَاي إنّهم نَعِمَ السّاعُونَ فِي الأَمْرِ المُبرّ .

٢٧) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٧، الدر المصون:٢/ ٦٠٨

٢٨) انظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٤٤٠

٢٩) سورة يونس، الآية: ٣٥

٣٠) سورة النساء، الآية: ٥٨

٣١) كتاب سيبويه: ٤/ ٤٣٩ -٤٤٠

٣٢) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٨

٣٣) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٦

٣٤) الكشف: ١/ ٣١٦

٣٥) سورة الكهف، الآية: ٩٧

٣٦) انظر: السبعة: ٤٠١، وقراءة الباقين بتخفيف الطاء.

٣٧) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣١٢.

٣٨) السبعة: ٤٠١.

٣٩) سورة يونس، الآية: ٣٥

٤٠) إعراب القرآن: ٢/ ٢٥٤

٤١) سورة البقرة، الآية: ٥٤

٤٢) سورة البقرة، الآية:٦٧

٤٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٦

٤٤) انظر: السبعة: ١٥٥

٤٥) انظر: المرجع السابق: نفسه

٤٦) غيث النفع في القراءات السبع: ١٥٢

٤٧) الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٧.

٤٨) انظر السبعة: ٣٢٦

٤٩) سورة النساء، الاية: ٥٨

٥٠) انظر: السبعة:١٩٠

٥١) سورة النساء: الآية: ١٥٤

٥٢) انظر: السبعة: ٢٤٠، وقراءة الباقين بتخفيف الدال.

٥٣) سورة يس، الآية:٤٩

٥٤) انظر: السبعة: ٥٤١، وقراءة الباقين بتحريك الخاء.

٥٥) جزء من حديث ذكره البخاري في الأدب المفرد: ٤/ ١٩٧، والحاكم في مستدركه: ٢/ ٢ وقال: صحيح عل شرط مسلم، وقال في ٢/ ٤٣٦: صحيح على شرطيهما، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد:١٢٧.

٥٦)انظر:أبا عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع (من سورة الأعراف إلى سورة القصص): ٤١٧

٥٧) التيسير في القراءات السبع، تحقيق:٨٤

٥٨) غيث النفع في القراءات السبع:١/ ٤٢٢

٥٩) البحر المحيط: ٢/ ٦٩

٦٠) غيث النفع في القراءات السبع:١/ ٤٤٦

٦١) النشر: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

٦٢) انظر: السبعة: ١٩١، التبصيرة:٢٨٠

٦٣) انظر لسان العرب (ح. س. ب)

٦٤) انظر: تفسير الطبري: ٥/ ٣٦، الجامع: ٤/ ٣٧٢، البحر المحيط: ٢/ ٦٩٧.

٦٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٠٤، الكشف ١/ ٣١٨، الدر المصون: ٢/ ٥٦-٥٧، التبيان: ١/ ٢٢٢، البحر المحيط: ٢/ ٦٩٧.

٦٦) انظر: الكشف ١/ ٣١٨، الدر المصون: ٢/ ٦١٩، البحر المحيط: ٢/ ٦٩٧.

٦٧) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٠٤، الكشف ١/ ٣١٨، التبيان: ١/ ٢٢٢.

٦٨ انظر لسان العرب (ح. س. ب)

٦٩) انظر: السبعة: ١٦٨، التبصرة: ٢٥٨

٧٠) انظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن:٢/ ١٣٧

٧١) انظر: الأصفهاني؛ الراغب، المفرادات في غريب القرآن:٤٩٠

٧٢) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٤٠٢، الجامع: ٢/ ٣٠٨

٧٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٦، الحجة للقراء السبعة:٢/ ١٨٥ -١٨٦، الكشف ١/ ٢٥٧، ٢٥٨، الموضح: ١/ ٢٩٤، التبيان: ١/ ١٠٤، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٥١٢

٧٤) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٥٨، الكشف: ١/ ٢٥٧، الدر المصون: ١/ ٥٦، الجامع: ٢/ ٣٠٨، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٥١٢

٧٥) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٠٣

٧٦) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: ١٢١

٧٧) تفسير الطبري:٢/ ٣٩٦

٧٨) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد الخامس والثلاثون، من ذي القعدة إلى صفر ١٤١٢-١٤١٣هـ، ص ٢١٤

٧٩) الحجة للقراء السبعة:٢/ ١٨٥

٨٠) الكشف:١/ ٢٥٧

٨١) كتاب سيبويه: ٤/ ٦٨، وانظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: ١٤٤، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٦٤،ابن السراج الأصول:٣/ ١١٩، الزمخشري، المفصل:٢٨١.

٨٢) كتاب سيبويه: ٤/ ٦٨

٨٣) الروض الأنف: ٣/ ٤٧

٨٤) انظر: السبعة: ١٤١، التبصرة:٢٤٧

٨٥) انظر: لسان العرب: (خ.د.ع)

٨٦) انظ: المفردات في غريب القرآن: ١٤٣

٨٧) انظر: أبا منصور الأزهري، معاني القراءات: ١/ ١٣٣، الحجة في القراءات السبع: ٦٨، الحجة للقراء السبعة: ١/ ٣١٤، الكشف: ١/ ٢٢٥، الموضح: ١/ ٢٤٤-٢٤٥، البحر المحيط (دار الكتب):١/ ١٨٥

٨٨) التبيان: ١/ ٢٦

٨٩) انظر: الحجة للقراء السبعة:١/ ٣١٧

٩٠) البيت من بحر الطويل، للشاعر، في ديوانه: ٢٥٦، وانظر: تفسير الطبري: ١/ ٢٨٣، الحجة للقراء السبعة:١/ ٣١٧، لسان العرب: (أ.ب.ل)

٩١) تفسيرالطبري: ١/ ٢٨٥

٩٢) المرجع السابق: نفسه

٩٣) انظر: الكشف: ١/ ٢٢٤

٩٤) انظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٣١٤، الكشف: ١/ ٢٢٤، ويرى الطبري رحمه الله أنها على بابها،يقول راداً على من قال: إنّ (يخادع) فيها بمعنى (يخدع): "وليس القول عندي كالذي قال، بل ذلك من التفاعل الذي لايكون إلا من اثنين كسائر مايعرف من معنى (يفاعِل) و (مفاعِل) في كلام العرب"

ثم بيَّن أن الخديعة واقعة من الطرفين؛ فخديعة المنافقين تقع بما سلف ذكره، وخديعة الله لهم تكون بخذلانهم عن حسن البصيرة مما فيه نجاتهم. تفسير الطبري: ١/ ٢٨٣

٩٥) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٢٧٩، الجامع: ١/ ٢٩٧

٩٦) سورة الأنفال، الآية: ٦٢

٩٧) البيت من بحر الوافر، أنشده أبو زيد مع أبيات أخرى ونسبها لعُرْفَطة بن الطرماح في: النوادر في اللغة: ٣٦٨، وهو في: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٣١٥ بلا نسبة.

٩٨) انظر: الكشف: ١/ ٢٢٤

٩٩) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٢٨٥، الجامع ١/ ٢٩٨

١٠٠) الكشف:١/ ٢٢٤

١٠١) (خ.د.ع): ٤/ ٣٧

١٠٢) انظر:أبو مغلي؛ عماد عادل، أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة؛ دراسة ونقد:٣٢٣

١٠٣) انظر: السبعة: ١٥٥، التبصرة:٢٥١

١٠٤) انظر معاني القراءات: ١/ ١٥٠، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٦٧، الكشف: ١/ ٢٣٩، ٢٤٠، الموضح: ١/ ٢٧٤، التبيان: ١/ ٦٢، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٣٥٦، الجامع ٢/ ١٠٠

١٠٥) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٦٦٣

١٠٦) سورة المائدة، الآية: ٩

١٠٧) سورة طة، الآية: ٨٦

١٠٨) انظر الحجة في القراءات السبع: ٧٧، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٦٦، الكشف: ١/ ٢٤٠، الموضح: ١/ ٢٧٤، التبيان: ١/ ٧٢، البحر المحيط (دار الكتب):١/ ٣٥٦، الجامع: ٢/ ١٠٠.

١٠٩) (و.ع.د)

١١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٣٥

١١١) انظر: الحجة للقراء السبعة:٢/ ٦٦ – ٦٧، الكشف: ١/ ٢٤٠

١١٢) انظر: السبعة: ١٦٤، التبصرة: ٢٥٥

١١٣) انظر: معاني القراءات: ١/ ١٦٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٤٨، الموضح: ١/ ٢٥٢

١١٤) انظر: لسان العرب: (ف.د.ي)

١١٥) تفسير الطبري: ١/ ٢١٤

١١٦) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٤، الحجة للقراء السبعة: ١/ ٤٧، الكشف: ١/ ٢٥٢، الموضح: ١/ ٢٨٩، التبيان: ١/ ٧٨، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٤٦٠، الجامع: ٢/ ٢٤١.

١١٧) انظر: لسان العرب (ف.د.ي).

١١٨) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٢١٤

١١٩)انظر:الموضح: ١/ ٢٨٩، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٤٦٠

١٢٠) انظر: السبعة: ١٧٩ -١٨٠، التبصرة: ٢٦٧

١٢١) المفردات في غريب القرآن:٣٩٣

١٢٢) انظر:معاني القراءات: ١/ ١٩٥ – ١٩٦ الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٨٥، الكشف ١/ ٢٨٥، الموضح: ١/ ٣١٩، التبيان: ١/ ٥٧

١٢٣) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٩٥، الجامع: ٣/ ٢٤٥

١٢٤) المفردات في غريب القرآن:٣٩٣

١٢٥) انظر: معاني القراءات: ١/ ١٩٦، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٨٥، الكشف: ١/ ٢٨٥، الموضح: ١/ ٣١٩

١٢٦) سورة البقرة، الآية: ١٩٣

١٢٧) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٩٥

١٢٨) الحجة في القراءات السبع:٩٤

١٢٩) الكشف: ١/ ٢٨٥

١٣٠) الجامع:٣/ ٢٤٥

١٣١) انظر التبيان: ١/ ٥٧

١٣٢) انظر: السبعة:١٨٣ -١٨٤، التبصرة:٢٧٠

١٣٣) انظر: لسان العرب (م.س.س)

١٣٤) انظر: المفردات في غريب القران: ٤٦٧

١٣٥) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٢٨٧، الحجة في القراءات السبع: ٩٨، معاني القراءات: ١/ ٢٠٧ – ٢٠٨، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٣٨، الكشف: ١/ ٩٨، الموضح: ١/ ٢٢٩ – ٢٣٠، التبيان: ١/ ١٨٨، البحر المحيط: ٢/ ٥٢٨

١٣٦) سورة آل عمران،الآية: ٤٧

١٣٧) سورة الرحمن، الآية:٥٦

١٣٨) سورة النساء، الآية: ٢٥

١٣٩) سورة المجادلة، آية:٣

١٤٠) انظر: الحجة للقراء السبعة:٢/ ٣٣٧ – ٣٣٨

١٤١) انظر: الحجة للقراء السبعة:٢/ ٣٣٨، الكشف ١/ ٢٩٨،الموضح: ١/ ٢٣٠، التبيان: ١/ ١٨٨

١٤٢) انظر: تفسير الطبري:٤/ ٢٨٨، الجامع: ٤/ ٨٥

١٤٣) الكشف: ١/ ٢٩٨

١٤٤) تفسير الطبري:٤/ ٢٨٧

١٤٥الكتاب:٤/ ٥٥

١٤٦) وذلك بوضع مصنف خاص بها، من هؤلاء قطرب، أبو علي محمد بن المستنير(ت ٢٠٦هـ)، والفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، والزجاج.

وخصص بعض العلماء لها باباً أو فصلاً في مصنفاتهم، منهم على سبيل المثال: ابن قتيبة الذي أفرد باباً طويلاً في كتابه (أدب الكاتب) سماه: (فعلت وأفعلت باتفاق المعنى): ص٤٣٣-٤٤٤ وآخر عنون له بـ (فعلت وأفعلت باتفاق المعنى واختلافهما في التعدي) انظر: ص٤٤٤-٤٤٦، واستمر الاهتمام بها إلى عصرنا الحاضر، فأقيمت حولها دراساتٌ وأبحاثٌ منها "دراسة في صيغتي (فعّل) و(أفعل)" (١٤٦) لأحمد علم الدين الجندي، وهو بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد ٣١، عام ١٩٧٣ م ص ١٠٥ -١١٣.

١٤٧) كتاب سيبويه: ٤/ ٦٢

١٤٨ كتاب سيبويه: ٤/ ٦٢

١٤٩) الأصول في النحو: ٣/ ١١٨.

١٥٠) الكتاب: ٤/ ٦٢

١٥١) الحجة في القراءات السبع:٨٨

١٥٢) الكتاب: ٤/ ٦٢

١٥٣) انظر السبعة: ١٦٤ – ١٦٦ التبصرة:٢٥٥-٢٥٦

١٥٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٥، الكشف: ١/ ٢٥٣.

١٥٥) سورة آل عمران، الآية: ٣

١٥٦) الكتاب:٤/ ٥٥

١٥٧) سورة الفرقان الآية: ٣٢

١٥٨) سورة الفرقان، الآية:٢٥

١٥٩) انظر: السبعة: ٤٦٤، وقراءة الباقين: (ونُزِّل) بنون واحدة وزاي مشدد.

١٦٠) (ن.ز.ل)

١٦١) الموضح: ١/ ٢٩٠

١٦٢) انظر السبعة: ١٧٠، التبصرة: ٢٦١

١٦٣) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٢١، الكشف: ١/ ٢٦٥

١٦٤) سورة هود، الآية: ٣

١٦٥) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٢١، الكشف: ١/ ٢٦٥

١٦٦) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٨

١٦٧) انظر الكشف: ١/ ٢٦٥

١٦٨) لسان العرب (م.ت.ع)

١٦٩) انظر: تفسير الطبري:٢/ ٥٤٥، الجامع: ٢/ ٣٨٥

١٧٠) انظر: السبعة: ١٧١، التبصرة: ٢٦٢

١٧١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٤.

١٧٢) سورة النساء، الآية: ١٢

١٧٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧٢، الكشف: ١/ ٢٦٥، الموضح: ١/ ٣٠٢، التبيان، ١/ ١١٧، الجامع: ٢/ ٤٠٨.

١٧٤) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٥٨٢، الجامع: ٢/ ٤٠٨

١٧٥) سورة البقرة، الآية:١٣١

١٧٦) انظر تفسير الطبري: ٢/ ٥٨٤

١٧٧) انظر الكشف: ١/ ٢٦٥

١٧٨) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧٢

١٧٩) (و.ص.ي)

(١٨٠) انظر: السبعة: ١٧٧، التبصرة:٢٦٠

(١٨١) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٢٠

١٨٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٣،الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧٤، الكشف:١/ ٢٨٣، معاني القراءات: ١/ ١٩٣.

١٨٣) سورة المائدة، الآية: ٣

١٨٤) انظر: حجة القراءات: ١٢٦

١٨٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٣

١٨٦) البيت من بحر البسيط، في ديوان الشاعر: ص ١٦، وانظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧٥، التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الازهري، دار الفكر، بيروت: ١/ ٢٢٥

١٨٧) انظر: النحاس، إعراب القرآن: ١/ ٢١٨، الكشف ١/ ٢٨٣، معاني القراءات: ١/ ١٩٣، الجامع: ٣/ ١٧٢

١٨٨) انظر: لسان العرب:(ك.م.ل)

١٨٩) انظر: السبعة: ١٩٣، التبصرة: ٢٨١

١٩٠) انظر: لسان العرب: (ذ.ك.ر)

١٩١) انظر: المفردات في غريب القرآن: ١٧٩

١٩٢) انظر:تفسير الطبري: ٥/ ٩١

١٩٣) انظر: تفسير الطبري: ٥/ ٨٨

١٩٤) هذا الوجه نسبه مكي بن أبي طالب القيسي إلى الفراء في الكشف: ١/ ٣٢١، ولم أقف عليه في كتاب معاني القرآن، للفراء: ١/ ١٨٤ حيث ذكر الوجه الأول فقط.

١٩٥) انظر: تفسير الطبري: ٥/ ٩١

١٩٦) لسان العرب: (ذ.ك.ر)

١٩٧) انظر: لسان العرب (ذ.ك.ر)

١٩٨) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٣٢، الكشف: ١/ ٣٢١، التبيان: ١/ ٢٢٩

١٩٩) تفسير الطبري: ٥/ ٩١

٢٠٠) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٣٣

٢٠١) انظر: السبعة: ١٨٤، ١٨٥، التبصرة:٢٧٠-٢٧١

٢٠٢) انظر: لسان العرب: (ض.ع.ف)

٢٠٣) انظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٦٣

٢٠٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٨

٢٠٥) انظر:الكشف: ١/ ٣٠٠

٢٠٦) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٤٣٢، الكشف: ١/ ٣٠٠

٢٠٧) سورة الأنعام، الآية:٠ ١٦

٢٠٨) أدب الكاتب: ٤٦٥

٢٠٩) معاني القراءات: ١/ ٢١٠

٢١٠) (ض.ع.ف)

٢١١) انظر: السبعة:١٩٠، التبصرة: ٢٧٦

٢١٢) انظر: لسان العرب: (ص.و.ر)

٢١٣) انظر:الخراط؛ أحمد، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم: ٤٢٢

٢١٤) انظر: لسان العرب (ص.و.ر)

٢١٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠١، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٩٢ – ٣٩٣، الكشف: ١/ ٣١٣، التبيان: ١/ ٢١٢، البحر المحيط: ٢/ ١٤٦

٢١٦) انظر:تفسير الطبري: ٤/ ٦٣٥

٢١٧) البيت من بحر البسيط، في ديوان الشاعر: ٢٨٣، وانظر: الخصائص: ٢/ ٣١٦و ٣/ ١٣٤، الإنصاف: ١/ ٢٤، خزانة الأدب: ١/ ١٢١، همع الهوامع في شرح الجوامع:٢/ ١٥٦.

٢١٨) البيتان من بحر الطويل، في ديوان الشاعر: ص ٣٥، وانظر تفسير الطبري: ٤/ ٦٣٥، الجامع ٤/ ٣١٥

٢١٩) انظر الكشف: ١/ ٣١٣

٢٢٠) انظر: السبعة: ١٤٣، التبصرة: ٢٤٨

٢٢١) انظر: لسان العرب: (ك.ذ.ب)

٢٢٢) انظر: المفرادات في غريب القرآن: ٤٢٧

٢٢٣) انظر: معاني القراءات:١/ ٣٤

٢٢٤) انظر: تفسير الطبري:١/ ٢٩٣، الجامع ١/ ٣٠١

٢٢٥) انظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٣٣٧، الكشف: ١/ ٢٨٨، الموضح: ١/ ٢٤٦

٢٢٦) سورة البقرة، الآية: ٨

٢٢٧) سورة البقرة:الآية ١٤

٢٢٨) سورة المنافقون،الآية:١

٢٢٩) انظر: معاني القراءات: ١/ ١٣٤

٢٣٠) انظر: تفسير الطبري:١/ ٢٩٣

٢٣١) انظر: الكشف:١/ ٢٢٨

٢٣٢) سورة البقرة، الآية:١٠

٢٣٣) الأحرف السبعة: ٤٧

٢٣٤) مجموع الفتاوى: ٧/ ١٨٢

٢٣٥) تفسير القرآن العظيم: ١/ ٨٨

٢٣٦) انظر الكشف: ١/ ٢٢٨، الموضح: ١/ ٢٤٧

٢٣٧) سورة الأنعام، الآية:٣٤

٢٣٨) الكشف: ١/ ٢٢٩، وانظر الحجة في القراءات السبع: ٨٩، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ١٩٠

٢٣٩) انظر: السبعة: ١٨٢، التبصرة: ٢٦٩

٢٤٠) انظر: المفرادت في غريب القرآن:٣٠٧

٢٤١) انظر: معاني القراءات: ١/ ٢٠٢، الحجة في القراءات السبع: ٩٦، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٢٢، الكشف: ١/ ٢٩٣، الموضح: ١/ ٣٢٦، التبيان: ١/ ٧٨، البحر المحيط: ٢/ ٤٢٤

٢٤٢) انظر تفسير الطبري:٣/ ٧٣١

٢٤٣) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٧٣٢

٢٤٤) انظر: الحجة في القراءت السبع:٩٦

٢٤٥) انظر: معاني القراءات: ١/ ٢٠٢، الحجة للقراء السبعة:٢/ ٣٢٢ ٣٢٣، الكشف: ١/ ٢٩٤، الموضح: ١/ ٣٢٦، التبيان: ١/ ٧٨، البحر المحيط: ٢/ ٤٢٤، الجامع: ٣/ ٤٨٦

٢٤٦) سورة المائدة، الآية: ٦

٢٤٧) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٣٧٢

٢٤٨) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٢٢

٢٤٩) انظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: ١٤٥

٢٥٠) المحرر الوجيز: ١٩٦.